د. عبد القادر الفاسي الفهري

المعجم العربي

نماذج تحليلية جديدة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
ص.ب. 2105 - بلفدير - الدار البيضاء 05
المغرب

تمَّ نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية
أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى 1986

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع القانوني : 1986/540

المحتوى

تصدير 5

1 - في تصور المعجم 13

1. المادة مجال البحث واللغة الموصوفة 17

2. مشكل الحشو وحله في بعض النماذج التوليدية 23

1.2. التركيب استراتيجية 23

2.2. هل يمكن الاستغناء عن القواعد المركبية ؟ 27

3.2. هل يمكن الاستغناء عن التفريع المقولي ؟ 31

3. المدخل المعجمي والأدوار الدلالية 33

1.3. خطوة أولى : كَروبر، فيلمور ودجاكندوف 34

2.3. التفكيك الدلالي 40

3.3. التوسع في المعنى، الافتراض المحوري وتلاقح الحقول 42

4. المدخل المعجمي والتركيب : اطرادات دالة 46

1.4. الإعراب، التطابق والرتبة 49

2.4. الرتبة والأدوار الدلالية 59

2 - البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي 61

1. محدّدات أولى 62

1.1. خصائص صرفية 62

2.1. خصائص تركيبية ودلالية 67
2. بعض الإشكالات النظرية 72
1.2. نظرية الربط العاملي والتحليل الإعرابي 72
2.2. تحاليل علاقية 77
3.2. البناء للمجهول عملية نزع للفاعل الأصلي 78
4.2. ابن السراج وإزالة الفاعل 79
3. تحليل المعطيات العربية 81
1.3. سلمية الأدوار الدلالية 85
2.3. قيود أخرى على البناء لغير الفاعل 91
3.3. التوسع في المفعولية 93
4. خاتمة 98

3 - صيغ المطاوعة والانعكاس والتفاعل : دلالتها، تركيبها وصرفها 99

1. المطاوعة وصيغة «انفعل» 99
1.1. محدّدات أولى 99
2.1. محدّدات صرفية 103
3.1. دلالة المطاوعة 108
2. بناء الانعكاس 111
1.2. الانعكاس غير المطاوعة 111
2.2. صيغ أخرى للانعكاس 115
3.2. قيود على تأويل الانعكاس 117
4.2. الانعكاس والتحكم المكوني 122
3. التفاعل والعبارات البعضية 124
4. خاتمة 129

4 ـ التعدية ومسائل متصلة بها 131

1. التعدية عند النحاة 131

2. التعدية والبنية المحورية 135

1.2. التعدي إلى المكان 137

2.2. التعدي إلى المحور 141

3.2. التعدي إلى الأداة 145

4.2. التعدي إلى الهدف 148

5.2. التعدي إلى المصدر 150

6.2. التعدي إلى المنفذ 151

3. التعدية والسببية 153

1.3. الجعلية والمنفذية 156

2.3. الجعلية، التكافؤ وتغير المحلات 160

3.3. الجعل والتعريض 166

4.3. بعض القيود على النقل 169

4. الافتراض المحلي، تغير التركيب، وتغير البنية المحورية 173

1.4. الأدوار المشاركة والأدوار الظرفية 173

2.4. التنوية والترييض 175

3.4. المعجمة وإعادة تنظيم المحلات 178

5. خاتمة 181

خاتمة 183

المراجع 189

1 - في تصور المعجم

ليس من الصعب أن تتصور، ولو في مستوى عفوي غير نظري، أن معرفة مجموع مفردات لغة من اللغات، أو معجمها، تقتضي الإحاطة بعدد هائل من المعلومات عن هذه المفردات، وضمنها خصائصها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والبلاغية. وقد قامت في الحضارات المختلفة صناعة قاموسية (أو معجمية) تتوخى وصف هذه المعرفة في جوانب ومستويات محددة بحسب الأهداف التي يوضع لها المؤلّف القاموسي، كما أنها اتخذت طرقا وأساليب لذلك بحسب هذه الأهداف أيضا. وإذا كانت الإسهامات المعجمية العربية في القرون الأولى من الهجرة ذات أهمية تاريخية كبرى بالنظر إلى تنوعها نهجا ومادة وتأليفا، وبالنظر إلى حجمها وكثافتها، فإن المعاجم العربية الحالية، رغم بعض الجهود القليلة المبذولة، لا تتيح مواكبة تطور اللغة، وتطور مناهج التحليل اللساني، وتطور تقنيات وأساليب وضع المعاجم. لذلك، فإن الصناعة القاموسية العربية ظلت قاصرة عن تلبية حاجات مستهلكيها، لا تغطي المادة المعجمية الجديدة، ولا المعاني الجديدة للمفردات، ولا تهتم بجوانب النطق والصرف والتركيب والدلالة بصفة نسقية منتظمة، وإنما تورد ما أوردته المعاجم القديمة من مداخل، دون الاهتمام بالأرصدة اللغوية الحديثة، أو بالمادة اللغوية المتداولة حاليا، ودون أبه بما أهملته هذه المعاجم من مواد كانت موجودة، أو جوانب من وصف هذه المواد (وعلى الأخص الجانب النطقي للكلمات، وكذلك جانب الأثالة أو أصول الكلمات (etymology)، وما زخرت به من حشو، أو مترادفات لم تعد مستعملة، أو أضداد

مزعومة، أو اشتراك لفظي غير قائم، أو تداخل لغات، أو عدم دقة في التعاريف أو الشروح... الخ، علاوة على ما ورثته من تحريف وتشويه وتصحيف وغموض. وبعبارة، فإن هذه المعاجم لا تختلف عن سابقتها في حصر المادة وانتقائها وترتيبها، وفي طبيعة المواد التي ترد في المداخل، بل حتى في التقنيات أحياناً.

ومهما يكن من أمر المعاجم العربية الحديثة، وأمر ما وصل إليه البحث المعجمي العربي، فإنه لم يصل بعد إلى وضع قاموس عام متوسط من مثل Le Petit Larousse الفرنسي أو لاروس الأطفال)أو The Shorter Oxford English Dictionary في أحجام مختلفة، أو غيرهما من معاجم الأمم الأخرى التي يبلور فيها القاموس ثقافة العصر ولغته، ويستجيب للأهداف المتوخاة من وضعه... الخ. وتبين أسباب هذه الهوة التي تفصلنا عن غيرنا في هذا المجال حين نعي بأهداف البحث المعجمي الحديث، بقطع النظر عن التقنيات التي يمكن - بل يجب - أن تُسخَّرَ خدمة لهذه الأهداف، والتي لن نتطرق إليها في هذا البحث.

(وإذا كان موضوع البحث في المعجم هو الملكة المعجمية (lexical competence) لمتكلم لغة معينة، فإن المقصود بالمعجم هنا هو المعجم الذهني (mental lexicon) الذي نفترض أنه يدخل ضمن تحديد قدرة المتكلم اللغوية أو ملكته) لا الصناعة القاموسية أو المؤلَّف الذي يضعه الواصف لرصد هذه القدرة الباطنية، أو على الأصح جزء من هذه القدرة. فكل متكلم لِلُغَةٍ يتكلمها بمعجم ذهني محدّد ومضبوط، وهو لا يستعمل بالضرورة قاموسا للتوصل إلى معرفة واعية (وملقّنة) لهذه اللغة. فالتفريق بين الملكة أو الجهاز الذهني والآلة الواصفة لهذا الجهاز الباطني أمر ضروري، وهو تفريق له نتائج على تصور مجال البحث سنتحدث عن بعضها هنا.

وإذا كان الدرس المعجمي الحديث قد طوّر في تقنيات وطرق وضع القواميس في إطار البحث اللكسيكوغرافي Lexicography أو القاموسية ، فإن البحث المعجمي النظري انشغل بنوعين من المسائل أساسا :

أ) مسائل نظرية بحتة تتعلق بجوهر النظرية المعجمية مثل تحديد المفردات الممكنة والمفردات غير الممكنة في اللغات الطبيعية بصفة عامة، والمفردات الممكنة أو غير الممكنة في لغة بعينها، وهذا يقتضي النظر في المحدِّدات الممكنة للوحدات المعجمية، صوتياً وصرفياً وتركيبياً ودلالياً، على مستوى الكليات اللغوية، وكذلك على مستوى الأنساق الخاصة.

ب) مسائل نَمْذَجية تمثيلية تتعلق بالنموذج أو نظرية التمثيل المتبناة. فكل نظرية من النظريات العلمية تختار نموذجا صوريا كوسيلة من وسائل محاكاة الموضوع أو التمثيل له، وما هو مطروح هنا هو مسألة كفاية النموذج، وقبوله لإمكانات لا يقبلها نموذج آخر، أو إلغاؤه لهذه الإمكانات، مما يعطي للنموذج بعدا تجريبيا، إضافة إلى خصائصه الصورية الرياضية.

وإذا كان النحو التوليدي منذ المظاهر قد قام على أساس افتراض أن المعجم مكون من مكونات النحو، وأن هناك ارتباطا وثيقا بين القواعد المركبية والقواعد المعجمية (إلى درجة يمكن معها اعتبار القواعد المقولية تكرارا للمعلومات المطردة في المداخل المعجمية)،(1) فإن الأنحاء المعجمية Lexical Grammars قد جعلت من المعجم والقواعد المعجمية المكون الذي يلعب الدور الأول في تنظيم النحو، كما أنها أفرزت عدداً من الافتراضات في خصوص علاقة المكونات النحوية فيما بينها، تختلف عن نوع العلاقة المفترضة في الاتجاهات التحويلية على الخصوص.(2) ولكن الأهم في كل هذا أن مختلف الاتجاهات، وضمنها تيار الدلالة

---

1) لقد أثار هذا المشكل، مشكل الانشغال بما سمي بالحشو redundancy في كثير من الأبحاث التوليدية الحديثة منذ تشومسكي ولاسنك (1977) Chomsky and Lasnik. في مسألة الحشو في المعجم والعلاقة بين المعجم والتركيب، انظر على سبيل المثال تشومسكي (1965) و (1982) و (1984)، والفاسي الفهري (1982، 1985أ)، وستول Stowell (1981).

2) نذكر من هذه الأنحاء المعجمية على سبيل المثال، لا الحصر، النحو المعجمي لبريم Brame والنحو المعجمي الوظيفي لبرزنن (Bresnan)... الخ. انظر الفاسي الفهري (1985أ) في التفاصيل. ومن الافتراضات المعجمية التي تخص علاقة الصرف بالتركيب، نذكر الافتراض التالي الذي يتبناه عدد من الصرفيين المعجميين:

أ) لا يمكن لأية قاعدة تركيبية أن تحيل على عنصر من عناصر البنية الصرفية.

انظر لبوينت (1981) Lapointe وسلكرك (1982) Selkirk وكبرسكي (1985) Kiparsky... الخ.

[illegible]

التوليدية، أجمعت على أهمية بحث الاطرادات العامة أو الفرعية لطبقات المفردات، مما يجعل المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية... الخ، لا يقل نسقية عن باقي مكونات النحو. فكثير من المعلومات التي تنسب إلى المفردات يمكن التنبؤ بها من مبادئ عامة تنتظم الانساق الفرعية التي تكون النسق الكلي الذي يحدد الملكة العامة للغو، أو من البرامترات Parameters التي تُثَبَّتُ في نسق خاص بلغة معينة.(3) وكثير من هذه المعلومات تكون تكرارًا أو حشوًا، ولا يحتاج متعلم اللغة إلى تعلمها في كل مفردة على حدة، بل إنها معلومات يمكن استخلاصها من النحو الخاص أو النحو الكلي العام. فهذا التصور يدعونا إلى التساؤل عن المعلومات التي نحتاج إلى تمثيلها في المداخل المعجمية، وأيها لا يحتاج إلى ذلك. ماذا يتعلم متكلم اللغة عندما يتعلم مفردة جديدة ؟ هل يحتاج إلى تعلم شيء أكثر من معنى الكلمة (وسماتها الفَرادية idiosyncratic) ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فماذا يتعلم ؟ هل يعرف المتكلم أن بعض الخصائص ليست مميزة للكلمة، بل هي نتيجة لخصائص أخرى، وهل يعرف، مثلا، أن الخصائص التركيبية والصرفية قد تشترك فيها كلمات لها عناصر دلالة مشتركة، مما يدل على وجود طبقات دلالية للمحمولات واردة بالنسبة للتركيب ؟

الهدف [illegible]

هدفنا في هذا البحث حصر الخصائص التي نحتاج إلى رصدها في نظرية للملكة المعجمية لمن يتكلم العربية، وعلى الأخص طبيعة الاطرادات المعجمية وحدودها. وسننشغل، ضمن الأسئلة التي سنطرحها، بمسألتين متلازمتين ومتكاملتين :

---

(3) «البرامتر هو المتغير الذي يتعين بقيمة من قيمه المختلفة أحد أفراد مجموعة من النقط أو المنحنيات أو الدالات التي تشترك في خاصة واحدة مثل ل في المعادلة :

$$\frac{س^{2}}{أ^{2}+ل}+\frac{ص^{2}}{ع+ل}=أ$$

التي تمثل مجموعة من قطوع مخروطية متحدة البؤرة ومثل ن في النقطة (ل ن^{2} ل ن) التي تمثل نقطا على قطع مكافئ. هذا هو تعريف مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ويمكن ترجمة برامتر بالمتغير الوسيط أو الاحتفاظ باللفظ المعرَّب.

1) تحديد طبيعة الذوات (أو العناصر) التي يمكن فرزها في الميدان الدلالي.

2) تحديد علائق الارتباط الممكنة بين هذه الذوات والذوات التي يمكن فرزها في ميدان العبارة (أي التركيب والصرف).

وسيتضح جليا أن هناك تعالقات مطردة بين دلالة المفردات وخصائصها التركيبية وخصائصها الصرفية يمكنَ استخلاصها من مبادئ عامة، كما يتضح جليا كذلك أن القواميس الموجودة لا تستجيب لما يهمنا، ولا تجيب عن الأسئلة التي نطرحها إلا مصادفة، أو بصفة غير منتظمة.

وقبل أن نقدم تصورنا للمداخل المعجمية وما تحتوي عليه من معلومات في الفقرة الثالثة، نبدأ أولا بالحديث عن المادة المعجمية مجال البحث في الفقرة الأولى، ثم نردف الكلام عن بعض المحاور النَمْذَجِيَّة التمثيلية في الفقرة الثانية.

1 ـ المادة مجال البحث واللغة الموصوفة

بدأت الحركة اللغوية في منتصف القرن الأول بغاية تفسير غريب القرآن والحديث أولا، وكذلك جمع شتات اللغة قبل أن «تفسد» نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم. وقد حاول الخليل في **العين** حصر ألفاظ اللغة جميعها حتى لا يغيب عنه منها شيء، فيورد مستعملها، ويترك مهملها. إلا أن المعاجم التي جاءت بعده توحي بأنها لم تنشغل بمسألة جمع كل ما هو مسموع (لم تنشغل بالجانب التوليدي أو الضبط الحسابي للمفردات كما انشغل الخليل)، بل ركزت على تنقية اللغة من الغريب والحوشي. فأبو منصور الأزهري، مثلا، صاحب **تهذيب اللغة** شافه الأعراب، وتحرى الدقة والصواب، وقد ساعده في ذلك «أنه لبث أسيرا عند بعض قبائل العرب أكثر من خمس عشرة سنة أخذ خلالها اللغة من أفواه العرب الأقحاح الأصلاء»، فهو لم يودع في كتابه من كلام العرب إلا ما صح له سماعا منهم أو

رواية عن ثقة أو حكاية عن خط ذي معرفة ثابتة اقترنت إليها [معرفته]».[4] وابن دريد صاحب **الجمهرة** ذهب نفس المذهب إذ يقول : «وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر».[5]

ومهما كان من أمر الفصيح والصحيح، أو الحوشي والمبتذل و«غير اللائق» من الألفاظ، فإن اللغويين في القرون الأربعة الأولى على الخصوص، تقيدوا بجمع اللغة عن طريق المشافهة، وفضلوا ما فاه به البدو دون الحضر، وما نطقت به قبائل معينة، دون قبائل أخرى.[6] ثم دخلت المعاجم، مع المتأخرين، في فترة صار اللاحق يقلد فيها السابق، ولم تعد المادة المعتمدة مادة حَية يجمعها اللغوي من الناطقين بلسانها، بل عاد ينقل عن غيره من الأسلاف في عصر التدوين، ويتجاهل ما جد من «ألفاظ المظاهر الحياتية ومصطلحات العلوم التي ابتكرت وسرت على يد علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافية».[7] تلك فترة المعاجم الضخمة مثل **القاموس المحيط** و **لسان العرب**، وهي معاجم استخلصت مادتها من مؤلفاتٍ سبقتها وضمنها تهذيب الأزهري ومحكم ابن سيده وصحاح الجوهري وحواشي ابن بري ونهاية ابن الأثير.[8]

---

[4] مقدمة **تهذيب اللغة** للأزهري، دراسة وتحقيق أحمد عبد الغفور العطار، القاهرة 1956، عن محمد أحمد أبو الفرج (1966).

[5] انظر **جمهرة** ابن دريد، ج. 1، ص. 4.

[6] في لغات القبائل التي أخذ عنها اللغويون، انظر **خصائص** ابن جني، وابن فارس في **فقه اللغة**، و**المزهر في علوم اللغة** للسيوطي،... الخ.

[7] أحمد شفيق الخطيب (1986). ولعل من المفاجأة، كما يذكُر، أن «لفظة مثل «الجبر» بمعناها الرياضي التي أخذ الغرب اسم ذلك العلم منها غير واردة بهذا المعنى لا في اللسان ولا في القاموس ولا حتى في تاج العروس، مع أن كتاب «الجبر والمقابلة» للخوارزمي كان معروفا في أواسط القرن التاسع الميلادي». وبعد أن ذكر بأن عالمين فاضلين استخلصا أثناء شرحهما لمفضليات الضبي اثنتي عشرة لفظة من الفصاح لم توردها المعاجم التراثية، تساءل الباحث قائلا : «ترى لو مسحنا الشوامخ والأمهات من كتب التراث العربي من أعمال الجاحظ والأصفهاني والمسعودي وابن عبد ربّه والبيروني والإدريسي والقالي وابن حوقل وابن عمران والطوسي وابن سينا والرازي وابن الهيثم وابن البيطار والإنطاكي وابن الأثير والطبري وابن خلدون وعشرات غيرهم، كم من آلاف الشوارد تراثنا نجد مما لا ذكر له في المعاجم ؟ إن استعادة هذه المواد اللغوية كانت وما زالت إحدى قضايا المعجمية العربية المعاصرة».

[8] تلك هي الكتب الخمسة التي صرّح ابن منظور أنه جمع منها مادة اللسان. وقد زعم حسين نصار (1968) أن **الجمهرة** ليست من بينها.

فهذه القطيعة مع المادة الحية المتوافرة عند متكلمي اللغة ومستعمليها، بدعوى فساد لسانهم، واعتماد النقل من المصادر التي سمع أصحابها من الأعراب في الجاهلية وصدر الإسلام على الخصوص، جعلت المعجمية العربية تنقطع عن واقعها، وتفقد دورها الأساسي في تمثيل الثقافة والحضارة القائمتين، وكذلك الخصائص الفعلية والحالية للمفردات، ومعانيها المستحدثة، والمصطلحات الجديدة، الموضوع منها والمنقول... الخ. وقد جاء فقدان الاتصال بين واصف اللغة (أي المعجمي أو اللغوي) ومتكلمها موازيا لفقدان الاتصال بين النحوي والأعرابي صاحب السليقة. فلم تكن الأقوال أو المواد المأثورة عن كبار علماء النحو في القرن الثاني (وعلى الأخص أقوال الخليل بن أحمد وسيبويه) لتعوض الانقطاع عن المادة الحية، وعن المصدر الذي لاينضب، ألا وهو الناطق سليقةً بهذه اللغة.

ومَثّل موقف واضعي **المعجم الوسيط** موقفا جديدا بالنظر إلى ما درج عليه الأسلاف، حين أنكروا انقطاع سلامة اللغة العربية عند عصر معين، وفي مكان معين، وعابوا على المعاجم العربية، قديمها وحديثها، كونها «...وقفت عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها، فالحدود المكانية شبه جزيرة العرب، والحدود الزمانية آخر المئة الثانية من الهجرة لعرب الأمصار، وآخر المئة الرابعة لأعراب البوادي. ومعظم هذه المعاجم قد تصونت عن إثبات ما وضع المولدون والمحدثون في الأقطار العربية من الكلمات والمصطلحات والتراكيب حتى قرّ في نفوس الدارسين أن اللغة قد كملت في عهد الرواية، واستقرت في بطون هذه المعاجم».(9)

وإذا كان **المعجم الوسيط** قد اعتبر تجديديا لأنه أهمل المواد الغريبة والمهجورة، وأثبت ألفاظاً مستحدثة أو معرّبة مما أقره المجمع اللغوي بالقاهرة، فإنه يظل، مع هذا، بعيدا كل البعد عن المعجم المنشود. وسبب ذلك يرجع، من جهة،

---

(9) انظر مقدمة المعجم الوسيط، ص. 9.

إلى مشكل تحديد المادة المعتمدة، ومن جهة أخرى إلى طرق تنظيم هذه المادة ومعالجتها.(10)

لقد سبق أن أوضحنا أن موضوع البحث المعجمي العربي هو الملكة المعجمية لمتكلم اللغة العربية الفصيحة. وهذا يعني، فيما يعنيه، تحديد من هو هذا المتكلم، وما هي محدّدات هذه الملكة، وضمنها المحدّدات الزمنية والمكانية، وخصوصا وضعُها كلسان معبّر. لقد رفض المتأخرون من القدماء،وكذلك المحدثون، أن يأخذوا اللغة من أفواه معاصريهم من المولدين والمحدثين، وأنكروا وجود «متكلم» لهذه اللغة. وبذلك يكونون مخالفين لمتقدميهم في تحديد المصدر الأول للغة، فهم حولوا المصدر من شيء حي وغني، وهو المتكلم، إلى شيء سكوني ومحدود، هو المتن. ثم إنهم لم ينظروا في حال اللغة المستعملة عند معاصريهم، بدعوى أنها لا يمكن أن تكون حجة. وهذان الخطآن في التصور متلازمان، ولا يمكن أن تقوم دراسة جدية للغة العربية إلا بتجاوزهما، والرجوع إلى طرق ومناهج سنّها رواد الحركة اللغوية في القرن الثاني على الخصوص، وفي مقدمتهم الخليل ابن أحمد، في التعامل مع اللغة ومستعمليها. وهذا يجرنا إلى الحديث أولا عن وضع اللغة العربية التي نروم وصفها، وطبيعة هذه اللغة، قبل الانتقال إلى تحديد المواد التي تُكَوِّنُ مجال بحثنا، ومصادر هذه المواد.

درج اللسانيون على تصنيف اللغات إلى لغات أول ولغات ثوان، على اعتبار أن اللغة الأولى تكتسب بدون تلقين، وهي اللغة «الأم»، أي اللغة التي يلتقطها الطفل في محيطه الأقرب، وهو محيط الأم، دون أن يحتاج في ذلك إلى التمدرس أو إلى توجيهات معلّم ملقّن، وعلى اعتبار أن اللغة الثانية تعتمد أساسا على التلقين. فأين وضع اللغة العربية في هذا التصنيف ؟ طبعا لا تحتاج إلى كبير عناء لنبين أن اللغة العربية ليست لغة أولى. فالطفل العربي لا يخرج إلى محيطه ليلتقط لغة عربية فصيحة متداولة في الأفواه، بنفس الكيفية التي يخرج بها الطفل

---

(10) أحمد أبو الفرج، ن.م.

الفرنسي إلى محيطه ليتعلم الفرنسية، أو الإنجليزي ليكتسب الإنجليزية، أو المغربي ليكتسب العامية العربية المغربية أو الأمازيغية. إذن العربية الفصيحة ليست لغة أولى في محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية... الخ. إلا أن الطفل العربي لا يتعلم العربية الفصيحة بنفس المعنى الذي يتعلم به لغة أجنبية ثانية كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية، بل إن الملكة التي يكونها الطفل العربي في عاميته كثيرا ما تمثل جزءا مهمّاً من الملكة التي سيكونها في الفصيحة. ولذلك كانت الفصيحة لغة بين الأولى والثانية في منظورنا. وضمن الأدلة التي يمكن تقديمها على هذا التصور ما أسميناه في عدة مناسبات بتحويل القدرة أو تحويل الراموز (code transfer).[11] فالطفل العربي يقوم خلال فترة التمدرس، وفي فترة لاحقة، بتحويل عدد من الضوابط والقواعد من العامية إلى الفصيحة، بحيث يلجأ إلى ملء الخانات الفارغة أو الثغرات في النسق الفصيح بخصائص وضوابط لم يتعلمها. وهذه الضوابط تأتي إما من برامترات اللغة العامية، وإما من النسق الكلي، أي الملكة اللغوية العامة (التي نفترض أن كل إنسان مزود بها بيولوجيا) بحكم فقر المنبّه (the poverty of stimulus).[12]

والذي يدل أيضا على هذا التصور، في اعتقادنا، هو أن الإنسان الأجنبي الذي ترعرع في محيط غير عربي وفطر على لغة غير عربية لا يمكن أن يكتسب ملكة مماثلة لملكة العربي في اللغة الفصيحة، مهما بلغ درسه لها، ولو في ظروف مثالية. فملكة العربي في الفصيحة، وإن كانت مكتسبة جزئيا عن طريق التلقين، لا توازيها إلا ملكة الفرنسي في اللغة «الراقية» المعيار، أو الإنجليزي في اللغة

---

11) كان هذا الإشكال موضوع محاضرات في الندوة العالمية للسانيات (صيف 1981)، ومحاضرة ألقيناها بكلية الآداب بالدار البيضاء عين الشق ونشرت بأنوال الثقافي (عدد 24 و 25).

12) لستعمل تشومسكي حجة فقر المنبه في عدة مناسبات لاستخلاص الكليات، كما استعملها أيضا غيره. انظر رونا (1977)، وتشومسكي (1982) و (1984). ومفاد هذه الحجة أن المتكلم لا «يعرف» اللغة لأنه تعلمها من محيطه وتعلم ضوابطها عن طريق الدليل الموجب (positive evidence) أو السالب (negative) في تجربته اللسانية، بل إن كثيرا من معلوماته اللغوية لم يُلقَّنْ إياها، وإنما يعرفها بالفطرة. وعليه، فإن عدم وجود هذه الدلائل التجريبية يمثل دليلاً على كُلّية (universality) هذه الضوابط التي يحترمها المتكلم دون أن تقوم عليها الحجة التجريبية.

الإنجليزية المعيار، ولا يمكن أن تقارن بملكة الفرنسي في العربية الفصيحة: أو غيره من الأجانب.

هذا التصور للموضوع له نتائج، من بينها أن الفصيحة لغة طبيعية عفوية، خلافا لما يعتقده كثير من الناس، وأن الفصيحة، وإن كانت لغة موحّدة من المحيط إلى الخليج، إلا أنها ليست واحدة. وهذا يقتضي العمل على العاميات، كجزء من العمل على الفصيحة، سواء تعلق الأمر بوصف الفصيحة القديمة أو الفصيحة الحالية، أو تعلق الأمر بمعرفة خصائص اللهجات عبر تاريخها واتصالها بالفصيحة (أو الفصيحات على الأصح).

إذن مجال البحث في اللغة الفصيحة يستدعي مجال البحث في اللهجات العامية ويقتضيه، وكذلك العكس. والمواد التي يمكن أن نعتمدها في وصف ملكة العربي المعجمية حاليا (أو حتى قديما) لا يمكن أن تكون هي المواد القديمة الموجودة في المتون لعدة أسباب واضحة لا نحتاج إلى الإطالة فيها، وضمنها عدم تجانس هذه المادة، وتضارب اللغات التي وصفتها، والتطور الذي حصل في بنى اللغة عبر التاريخ، وعدم تمثيلية هذه المواد للإشكالات التي يمكن أن تطرح اليوم... الخ. وإذا كانت المواد الموجودة في القواميس الأولى لا تغطي كل المواد المتداولة في عصر تدوينها كما بينا، فإننا مهما استقريتا من نصوص مكتوبة، ومهما جمّعنا من مواد عند القدماء، فإن هذا لن يكفينا، بل نحتاج إلى مواد مكتوبة أخرى ونصوص شفوية كذلك تمكننا من تجاوز مجال المواد التي ارتكز عليها القدماء. ثم إننا مهما جمعنا من مواد شفوية أو مكتوبة، فإننا نحتاج إلى عنصر آخر لتحديد وتخصيص قدرة المتكلم ـ المستمع اللغوية، ويتعلق الأمر «بالحدوس» (جمع «حدس») intuitions، أي الأحكام التي يطلقها من له ملكة في لغة معينة على المتواليات (أو السلاسل) التي يُسْأَلُ عنها، فيقر بأن بعضها ينتمي إلى لغته، والبعض الآخر لا ينتمي إليها. وليس من الضروري أن تكون التراكيب أو الجمل مما سبق أن سمعه أو أنتجه من قبل، بل إن كثيرا من هذه المتواليات

«جديدة» غير منقولة، ومع ذلك فهو «يعرف» أنها ضمن لغته، أو خارجة عنها. فهذه الأحكام ضرورية لحصر اللغة فيما هي بالفعل، لا في جزء منها، أو ما أنتج منها. ولأن اللغة، كما هو معلوم، غير محدودة في عدد معروف من المتواليات، بينما النحو الذي يمكن من إنتاج ما لا حصر له من الجمل محدود، فلا يمكن حصر المادة اللغوية فيما هو مدون أم مكتوب. وإضافة إلى هذا، فقد بينا في عدة مناسبات أن المادة تختلف من عصر إلى عصر، ومن حقل إلى حقل، ومن مجموعة لسانية إلى أخرى، ولكن الأهم أنها تتطور في طبيعتها وحجمها بتطور النماذج التحليلية والصورية التي تروم وصفها، وعليه فإن المادة ليست ثابتة قارة، وإنما هي ظرفية مرحلية تتطور بتطور الأسلوب العلمي، كلما غيرنا في أسلوب البحث نظراً ومنهجاً غيرنا في تصور المادة.[13] وسيتضح من خلال هذا البحث بالملموس ما لتصور المادة من انعكاس على نتائج التحليل.

2. مشكل الحشو وحله في بعض النماذج التوليدية

2. 1. التركيب استراتيجية

إحدى الاستراتيجيات في مقاربة العلاقة بين الخصائص التركيبية للمفردات ودلالتها هو القيام بتصنيف المفردات إلى طبقات باعتماد مقاييس تركيبية محضة، على أمل أن هذا التصنيف ستدعمه الدلالة، باعتبار أن هذه الطبقات لها عناصر دلالية مشتركة. بعبارة أخرى، لا يُمكّننا التركيب من تحديد الذوات التركيبية فقط، بل من تحديد الذوات الدلالية أيضا، نظرا إلى أن الطبقات الدلالية للمحمولات واردة في التركيب.

---

[13] في علاقة تطور المادة بتطور أسلوب البحث، انظر الفاسي الفهري (1985أ) و (1985 ب).

وقد حدث تحول في النماذج التوليدية في السنوات الأخيرة في تمثل المداخل المعجمية وما تحتويه من معلومات. ففي نموذج **المظاهر**[14] كان المدخل يتضمن، فيما يتضمنه، جانبين مهمين من المعلومات الواردة : الإطار التفريعي، والخصائص الانتقائية. فالإطار التفريعي (subcategorization frame) هو سياق المقولات المُرَكَّبية التي تظهر فيها الوحدة المعجمية، وعلى الخصوص المعلومات عن الفضلات التي قد تظهر مع الوحدة المعجمية، محدِّدة بذلك عدد ونمط الفضلات التي ينتقيها الحمل مقوليا. ففعل مثل «ضرب» له إطار تفريعي كما في (3)، وفعل مثل «أقنع» له إطار مثل (4) :

3) ضرب : ــــ / م.س

4) أقنع : ــــ / م.س. (م.ح)

(م. س : مركب اسمي، م.ح : مركب حرفي، كما في «أقنعت زيدا بالذهاب»).

ونشدد هنا على أن الفاعل ، في هذا التصور ، لا يدخل ضمن المكونات التي يمكن أن يُفَرَّع إليها، باعتبار أن الفاعل لا يختص به فعل دون آخر، بخلاف التعدي، مثلا.

وأما الخصائص الانتقائية، فتحدد القيود الدلالية على الوحدات التي تملأ محلات الحمل. فلا يقال مثلا :

5)* ابتسمت الصخرة

لأن التبسم من خصائص الإنسان، ولذلك يكون أحد القيود الانتقائية على «ابتسم» هو [+ إنسان].

إلا أن جل المعلومات التي تدخل في التفريع المقولي يمكن التنبؤ بها من مبادئ مستقلة انطلاقا من تمثيل كاف للمحمول وموضوعاته. ففي إطار نظرية الربط العاملي Government Binding Theory لتشومسكي (1981)، أصبح الاستغناء عن التفريع المقولي ممكنا لان مدخل المحمول صار يشمل بنية موضوعية

---

[14] تشومسكي (1965).

(argument structure) تسند إليها أدوار دلالية يقال لها الشبكة المحورية (Θ – grid)، أو البنية المحورية (Θ – structure)، وهي تسمية للأدوار الدلالية (أو المحورية) المسندة للموضوعات. وهذا التحول الذي حصل في فرع مرتبط بنمو نظريتين فرعيتين للنحو هما : النظرية الإعرابية (Case theory) والنظرية المحورية (Θ – theory).

فالأدوار الدلالية تسند، في الجملة، إلى موضوعات المحمول بواسطة مسند للأدوار الدلالية (هو رأس الحمل، أي الفعل أو الحرف أو الاسم) حين تقترن بموضع ملائم في الشبكة المحورية أو الإطار المحوري. وهناك قيد لسلامة البناء، وهو قيد المقياس المحوري Θ – criterion، يضمن أن تتوفر الشروط المحورية للمحمول. وهكذا، فإن الجملة تكون سليمة البناء إذا كان كل دور في الإطار المحوري للمحمول مسندا إليه موضوع واحد، وإذا كان كل موضوع مسندا إليه دور محوري واحد :

6) المقياس المحوري

كل موضوع يحمل دوراً محورياً، ودوراً واحداً فقط، وكل دور محوري يسند إلى موضوع، وموضوع واحد فقط.

فالأفعال والحروف، مثلا، تسند أدواراً محورية إلى المركبات الاسمية الموضوعات، وهي تسند، في تصور تشومسكي (1981)، دوراً واحداً على الأكثر. وهذا الدور هو مفعول الفعل أو مفعول الحرف. ولا يسند الفعلُ دوراً إلى الفاعل بصفة مباشرة، بل إن المركب الفعلي (أي الفعل ومفعولاته) هو الذي يسند دوراً محورياً (بالتأليف) إلى الفاعل. وإسناد الأدوار الدلالية يتم في البنية العميقة، إذ يسندها الفعل إلى الفضلات التي يعمل فيها، ويسند دوراً دلالياً إلى الفاعل الذي تعمل فيه الصرفة.(15) فهذه النظرية للأدوار الدلالية ولإسنادها نظرية تركيبية شجرية

---

(15) الصرفة مقابل inflection ومختصرها في الأدبيات INFL. ويعتبرها تشومسكي مكونا تركيبيا عميقا، على غرار المكونات الأخرى (م.س و م.ف). أما الموقف المعجمي، فيعتبر الصرفة جزءا من الكلمة، وليست مكونا في التركيب. انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

(configurational) في جوهرها.(16)

والمبدأ الأساس في النظرية الإعرابية داخل ن ر ع هو أن المركبات الاسمية لابد أن يسند لها إعراب حتى تكون البنية التي تتضمنها سليمة البناء، بموجب ما دعي بالمصفاة الإعرابية (Case filter). والإعراب تسنده الأفعال أو الحروف أو الصرفة للمركبات الاسمية التي تعمل فيها. والعمل هنا محدّد بالتآخي (adjacency) في البنية الشجرية بين المسندات الإعرابية (case assigners) والمركبات المسند إليها الإعراب (case assignees).(17)

وإذا كان هناك اهتمام خاص في ن ر ع بالخصائص المجردة لعمليات إسناد الأدوار الدلالية، فإن هذا ينعكس على تصور البنية العميقة، إذ هي المستوى التمثيلي الذي اعتبره تشومسكي (1984) إسقاطا «خالصا» لخصائص المفردات المحورية. ومبدأ الإسقاط يضمن أن تكون الخصائص المعجمية للمفردات متوفرة في هذا المستوى وفي كل مستوى من مستويات التمثيل التركيبي.(18) والبنية العميقة، كمستوى لتمثيل العلائق التركيبية، وارد بالنسبة لإسناد الأدوار الدلالية،

---

16) الأدوار الدلالية تسند إلى الفضلات (complements) من الرأس (head)، وتسند إلى المخصّصات (specifiers) استثناء، كما يتبين من إسناد دور دلالي إلى الفاعل، والتشجيرة الأساسية هي تشجيرة س̄ التي اقترحها تشومسكي أساسا كليا لجميع اللغات (أساس القواعد التركيبية)، وهي كما يلي :

أ) س̿ ← ... س̄ ...

ب) س̄ ← ... س ...

فالنقط التي توجد قبل الرأس س̄ أو س تمثل مكان المخصصات في نظرية س̄، والنقط التي توجد بعد الرأس تمثل مكان الفضلات. وفي نظرية تشومسكي لإسناد الأدوار الدلالية، لا تسند الأدوار عادة إلى فضلات س (حيث س متغير يمكن أن يكون فعلا أو اسما أو حرفا... الخ). ويسند دور دلالي إلى فاعل س، حيث س فعل، استثناء، لأن الفاعل يكون مخصصا للجملة. انظر الفاسي الفهري (1985 أ) وكذلك تشومسكي (1981) و (1984).

17) يمكن صياغة المصفاة الإعرابية التي اقترحها روفري وفرنيو Rouveret and Vergnaud (1980) كما يلي :

أ) * م.س، إذا كان م.س لا يحمل إعرابا.

ومفاد هذه المصفاة أن كل مركب اسمي لابد أن يكون له إعراب، والمقصود بالإعراب هنا هو الإعراب المجرد، لا الإعراب الذي يظهر فعلا في الأسماء. ومن هذا الوجه، يعتبر تشومسكي أن الإعراب (Case) يسند في جميع اللغات، وليس خاصا باللغات الإعرابية التقليدية.

18) يصوغ تشومسكي (1981) مبدأ الإسقاط كما يلي :

أ) التمثيلات في كل مستوى من مستويات التركيب (أي البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية) مسقطة من المعجم، وهي تحترم الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية.

ولملاءمة المقياس المحوري. فهذا التصور، وإن كان يعطي أهمية للأدوار الدلالية، إلا أنه لا يمكن من الإحالة على أدوار دلالية بعينها، بل إن من الافتراضات الضمنية أننا لا نحتاج إلى معرفة «جوهر» هذه الأدوار أو طبيعتها، أو المجموعة التي تكون كافية لرصد العلائق المحورية في اللغات الطبيعية.(19) إلا أننا سنعود إلى هذه المسألة التي نخالف تشومسكي في حلها. وما يهمنا الآن هو أن نبين كيف أن المبادئ المحورية والإعرابية، إضافة إلى خصائص البنية العميقة، وخصائص البنية المحورية للمدخل بالشكل الذي ذكرناه، تمكن من الاستغناء عن التفريع المقولي وعن جل القواعد المقولية (أو المركبية) التي اعتُبِرت مكرِّرة إلى حد كبير للمعلومات التي ترد في المعجم، وعلى الأخص لما يَرِد في الأطر المحورية للمفردات. وكل هذا يدل، بما لا يحتاج إلى برهان، على الدور الذي أصبح يلعبه المعجم حتى في النماذج التي لا تدّعي المعجمية (lexicalism).

2. 2. هل يمكن الاستغناء عن القواعد المركبية ؟

أحد التحولات الجديدة في النحو التوليدي هو الانتقال من العناية بالقواعد إلى العناية بالمبادئ العامة، وحصر البرامترات. فالقواعد التحويلية المتعددة ذات القوة التوليدية القوية عوّضتْها قوالب متفاعلة (interacting modules) (ضمنها تحويل «انقل أ»، ونظرية المقولات الفارغة، ومبادئ ربط العوائد).(20) وقد اتجهت عدد من الأبحاث إلى تقليص القواعد المركبية على نفس الشاكلة التي اتجهت أبحاث سابقة لها إلى تقليص عدد التحويلات ووظائفها. والسبب في هذا التوجه في كل مرة كان هو الانشغال بالكفاية التفسيرية.(21) والفكرة الجوهرية في هذا الاستغناء عن القواعد المركبية هي أن المعلومات الواردة فيها يمكن استخلاصها من القوالب

(19) انظر ويليمز (1984)، مثلا، الذي يتبنى هذا الموقف، وكذلك تشومسكي (1982).

(20) انظر الفاسي الفهري (1985 أ) للتفصيل.

(21) انظر سطول (1981) Stowell وطريفس (1984) Travis وكبمن (1984) Koopman وتشومسكي (1984).

الأخرى الموجودة في النحو. ومن المبادئ والبرامترات التي تنتظم هذه القوالب وتفاعُلَها، يمكن خلق سامات مركبية دونما حاجة إلى هذه القواعد.

فالرتبة في النظرية المعيار الموسعة تُرْصَدُ بقواعد مركبية من النوع المقدم في (7)، وهي تخلق بنى من النوع المقدم في (8) :[22]

7) أ) م.ف. ← ف م.س

ب) م.ف. ← م.س ف

8) أ)

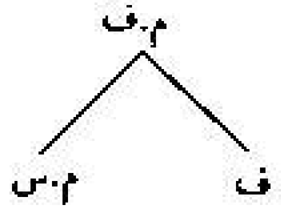

ب)

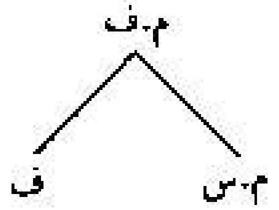

فهذه الأشجار تمثل لنوعين من العلائق : علائق السَّبْق (precedence relations) وعلائق الإشراف (dominance relations). وهذه العلائق يمكن استخلاصها من المبادئ والقوالب التالية :[23]

أ) مبادئ نظرية تتا، ومبدأ التأويل التام، والمقياس المحوري وقاعدة الحَمْل (Predication).

ب) وسائط مثل الرأسية (headedness)، واتجاه إسناد الأدوار المحورية، واتجاه إسناد الإعراب، واتجاه الحمل.

ج) خصائص معجمية مثل البنية المحورية والموضوعية.

فخاصة الاشراف، مثلا (وضمنها أن العجرة م.ف لها «بنت» هي ف) شرط من شروط

---

[22] انظر تشومسكي (1981).

[23] عن نظرية تتا، انظر الفاسي الفهري (1985)، الجزء الأول. أما مبدأ التأويل التام، فيمكن صوغه كما يلي، اعتمادا على تشومسكي (1984) :

أ) في مستوى الصورة الصوتية أو الصورة المنطقية، يجب أن يكون وجود كل عنصر مبررا بتأويل لائق، ويتم التأويل بما يلي :
- التفريع المقولي.
- الحمل.

وأما قاعدة الحمل أو الربط الحملي (predicate linking)، فتصوغها رتشتين (Rothstein (1983) كما يلي :

ب) كل مركب اسمي غير موسوم محوريا يجب أن يربط في الـ ـ بنية (S-structure) إلى موضوع يتحكم فيه مكونيا (تحكما مباشرا).

وانظر طريقس (1985).

نظرية س، إذ كل إسقاط له رأس. ووجود الفضلة م.س تحتمه البنية الموضوعية للفعل، وهي خاصية معجمية.

أما ما يتعلق بالسبق ، فإن كل لغة تُثَبِّتُ برامترات الرأسية ، أي إنها تحدّد مكان الرأس بين الفضلات، هل يوجد قبلها (كما في (8أ)) أو بعدها، كما في (8ب)؟ وتحدّد اتجاه إسناد الإعراب، هل المسند يَسْنِد إعرابه إلى يمينه، أو إلى يساره ؟ وتحدّد كذلك اتجاه إسناد الأدوار الدلالية، هل تسند إلى اليمين أو إلى اليسار ؟ وتحدّد أخيراً اتجاه الحمل، هل المحمول قبل المحمول عليه (أو الفاعل) أو العكس ؟ فهذه البرامترات استدل تشومسكي وآخرون على ورودها لوصف اللغات.[24] وبهذا يمكن فرز ميادين ثلاثة في المركب الفعلي، مثلاً، تحدُّد فيها الرتبة بحسب القيم التي تختار في هذه البرامترات :[25]

(9

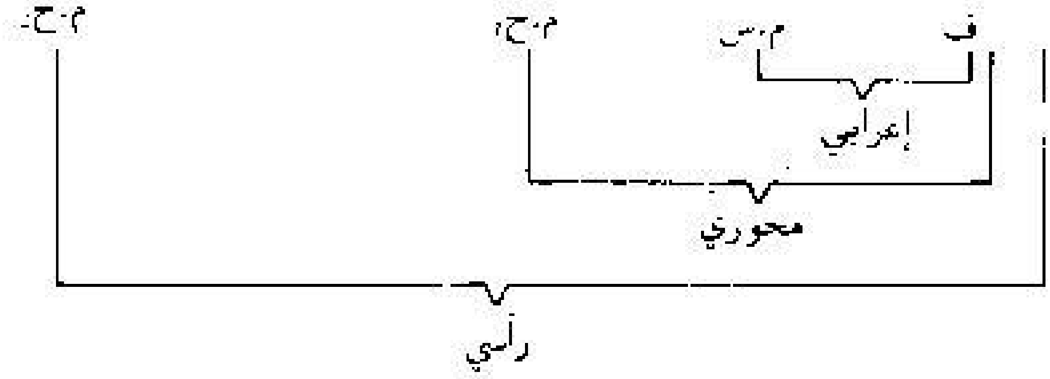

فإذا كانت كل العناصر في م.ف تسبق الفعل، كما في (10أ)، فإن البرامتر الوحيد الوارد هو الرأسية، حيث الرأس في مؤخرة المركب (head-final). أما إذا كان م.س يتبع ف، بينما العناصر الأخرى كلها تسبقه، كما في (10ب)، فإن المركب يكون

---

24) تشومسكي (1984).

25) طريفي (ن.م.).

رأسه في مؤخرته، ولكن الإعراب يسند إلى اليسار. وأخيرا، إذا كانت موضوعات الفعل تتبعه بينما كل الفضلات غير الموضوعات تسبقه (كما في (10ج))، فإن م.ف يكون، مجددا، رأسه في مؤخرته، ولكن أدواره الدلالية تسند إلى اليسار :[26]

10) أ) م.ح$_2$ م.ح$_1$ م.س ف (اليابانية مثلا)

ب) م.ح$_2$ م.ح$_1$ ف م.س (الصينية، المرحلة II)

ج) م.ح$_2$ ف م.س م.ح$_1$ (الصينية، المرحلة I)

ويمكن إتمام السامات المركبية أعلاه بافتراض أن الصرفة لها إسقاطات كذلك (كما أن للمركب الفعلي وغيره من المركبات إسقاطين كذلك)، وتمكن من التشجير التالي للجملة (ج = صر)،[27]

(11)

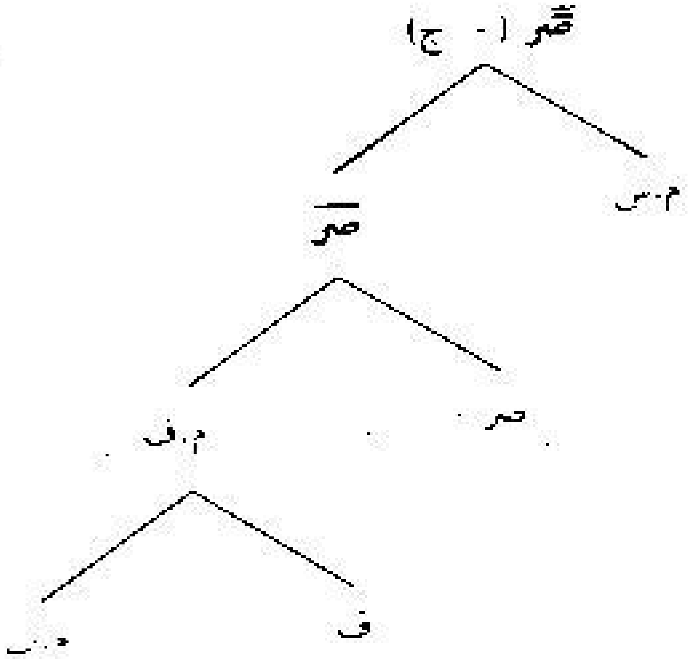

وصَرَ و صر رأسا المركب الصُّرْفي تقتضيهما نظرية س، و م.ف فضلة ضرورية للصرفة. أما وجود م.س الفاعل فتقتضيه قاعدة الحمل، وكذلك المقياس المحوري إذا كان م.ف يسند دوراً محورياً.

---

[26] ن.م.

[27] تشومسكي (1985).

وحين يتم بناء الشجرة، يمكن تحديد علائق مثل علائق العاملية والتحكم المكوني (C-command). فهذه العلائق ضرورية لأن الإعراب والأدوار الدلالية (الداخلية) تسند بموجب العاملية، بينما الحمل مقيد بالتحكم المكوني.[28]

فهذا مثال لطرق الاستغناء عن القواعد المركبية النحوية باللجوء إلى قوالب النحو الأخرى، وضمنها المداخل المعجمية.

2. 3. هل يمكن الاستغناء عن التفريع المقولي ؟

إذا أمكن الاستغناء عن القواعد المركبية باللجوء إلى مبادئ عامة، وكذلك إلى خصائص المعجم، فما هو نوع المعلومات التي سيتضمنها هذا الأخير ؟[29]

صورة المعجم في **المظاهر** أنه يزودنا، بالنسبة لكل وحدة معجمية، بصورتها الصوتية المجردة، وكذلك بالخصائص الدلالية التي ترتبط بها، وضمن هذه الخصائص الخصائص الانتقائية لرؤوس التراكيب (أسماء وأفعالا وصفات وحروفا). فمدخل كلمة مثل «ضرب» ينص على أنها تأخذ فضلة لها دور متقبل العمل (recipient) أو الضحية (patient)، وتأخذ فاعلا هو منفذ العمل (agent). ويعتقد تشومسكي أن هذا الدور يُسْنَد إلى الفاعل بطريقة «تأليفية» (compositionally)، أي بواسطة المركب الفعلي، لا بالفعل وحده. أما كلمة مثل «أمر»، فمدخلها ينص على أن لها فضلتان، هدف العمل (goal) وقضية (proposition)، والمركب الذي يتضمن «أمر» رأس يُسْنِد دور المنفذ إلى الفاعل في مثل الجملة التالية :

12) أمرته أن يتخلى عن المشروع

لنسم هذه الخصائص الانتقاء الدلالي (semantic selection)، يقول تشومسكي (1984)، فهل من الضروري أن ينص المعجم على خصائص الانتقاء المقولي (categorial selection)، كما في **المظاهر**، وينص على أن «ضرب» تأخذ م-س

---

28. تشومسكي (1981).
29. ما سنقدمه هنا مستفاد من مواقف تشومسكي (1984).

فضلةً، أو أن «أمر» تأخذ م.س و ج... الخ ؟ قد يكون هذا التنصيص حشوا، لأن «ضرب»، مثلا، تنتقي دلاليا ضحية، والتحقيق الاعتيادي (canonical expression) للضحية هو م.س. وعليه يكون الانتقاء المقولي حشوا هنا. وإذا كان الانتقاء المقولي حشوا، بصفة عامة، فإن المعجم يجب أن يَخْتَصَرَ في الانتقاء الدلالي.(30)

لنفترض، إذن، أن الفعل أو غيره من الرؤوس إذا انتقى مقولة دلالية فإنه ينتقي كذلك مقولة تركيبية تكون هي التحقيق الاعتيادي لهذه المقولة الدلالية. ولنفترض، كذلك، أن التحقيق الاعتيادي للضحية والهدف هو م.س. إذن «ضرب» تنتقي م.س إذا كانت تنتقي ضحيةً. ولننظر في حالة معقدة، وهي حالة «أمر». فـ«أمَرَ» تظهر في سياقات تركيبية متعددة ضمنها (12)، وكذلك ما يلي :

13) أ) أمرته بأن يذهب

ب) أمرته بالذهاب

ج) * أمرته الذهاب

ومن الأفعال التي تأخذ فضلة قضوية، تختلف «أقلق» عن «أمر» في بعض الخصائص التركيبية :

14) أ) أقلقني أن تقول هذا

ب) أقلقني رجوعك

ج) * أقلقني بأن تقول هذا

د) * أقلقني برجوعك

فـ«أمر» تأخذ فضلة قضية فيدخل عليها الحرف أو لا يدخل حين تكون جملة، كما هو مبين في (12) و (13أ)، بينما يجب أن يدخل عليها حين تكون مركبا اسميا، كما يتبين من مقارنة (13ب) و (13ج). وهذا شأن سائر الأفعال التي تأخذ قضايا كمفعولات (مثل «أوحى» و «طلب» و «سأل» و «أخبر»... الخ)، بينما حال الفضلات

30) ن.م.

التي تكون فاعلا مثل «أقلق» ألا تدخل عليها الباء. فكيف نحلل هذه الإمكانات المقولية ؟ وكيف نفسرها ؟

هب أن التحقيق الاعتيادي المقولي لقضية هو ج̄ أو م.س، وأن م.س في هذا السياق يتلقى تأويلا قضويا. إذن نستطيع توليد الجمل المذكورة أعلاه، والتي لاتتضمن حرفا، دون التنصيص على الطبيعة المقولية لهذه الفضلات. هب كذلك أن حرف الباء هنا له دور إعرابي (علاوة على دوره الدلالي الذي سيبين في فصل لاحق). فـ «أمر» وغيرها من أفعال هذه الطبقة لا تسند إعرابا إلى الفضلة القضوية، وتكون الجملة (13 ج) لاحنة بموجب المصفاة الإعرابية، بخلاف (13 ب)، التي يتلقى فيها المركب الاسمي إعرابا من الحرف.

لنعد الآن إلى مشكل الجمل التي ترد فيها الفضلة القضوية فاعلا، ولا يمكن أن يدخل عليها الحرف. يكفي أن نشير هنا إلى أن الصرفة لا تعمل في الفاعل. بالتالي، فالحمل غير قائم، مما يفسر لحن الجملتين (14 ج) و (14 د)، في القراءتين المقصودتين. يتبين، إذن، أننا لا نحتاج إلى التفريع المقولي، بل يمكن استخلاصه من الخصائص الإعرابية والمحورية للمفردات أساسا.

3 ـ المدخل المعجمي والأدوار الدلالية

إذا كانت جل النماذج اللسانية تلجأ إلى مفاهيم وعلائق دلالية محورية لرصد تعالق الدلالة والتركيب (أو تعالق البنية الدلالية والبنية الموضوعية أو الوظيفية للمداخل)، وجب إذن أن ندقق في طبيعة هذه الأدوار الدلالية وخصائص البنى المحورية، ولائحة هذه الأدوار... الخ. وإذا كانت نظرية الربط العاملي قد شككت ضمنيا في ضرورة اللجوء إلى «جوهر» هذه الأدوار، أي اللجوء إلى دلالتها، واكتفت بإبراز جوانبها الصورية التركيبية، فلأنها اعتقدت أن العلائق الشجرية (configurational) كافية لاستخلاص هذه العلائق. وعليه تكون الأدوار معرفة شجريا ومستخلصة أو مشتقة (derivative)، وليست عناصر أولى، كما في نماذج

أخرى. فهذا الموقف التمثيلي الشجري المحض (الذي يقر بأن جميع اللغات شجرية) تقابله نماذج تمثيلية مغايرة تأخذ بافتراض **أولية الأدوار الدلالية** من جهة، و**نسبية الشجرية**، إذ هناك لغات شجرية، تلعب فيها البنية التركيبية الشجرية دورا شبه مطلق في تحديد العلائق الوظيفية والعلائق المحورية (كالأنجليزية والفرنسية... الخ)، وهناك لغات غير شجرية (non-configurational)، أو شجرية إلى حد (مثل العربية والأمازيغية واللغات الهندية الأمريكية والأسترالية والدراڤيدية... الخ) لا تسمح بتحليل شجري طبيعي. وسندافع عن تحليل آخر لإسناد الوظائف والأدوار الدلالية في هذا البحث.

وليست مسألة أولية أو اشتقاقية الأدوار إلا واحدة من بين عدد من المسائل الإشكالية التي تطرح ضمن نظرية كافية للأدوار الدلالية في اللغات الطبيعية، ونظرية لتحليل الدلالة المعجمية بصفة عامة. وسنعرض هنا بعض هذه الإشكالات انطلاقا مما طرحه بعض اللسانيين في نماذج مختلفة. على أننا لن ندخل في تفاصيل كل نموذج على حدة، وإنما نكتفي بما نعتبره ذا دلالة بالنسبة لما نرومه. وسنعود في فترة لاحقة إلى إعطاء صورة عامة عن النموذج الذي نرتئيه.

3. 1. خطوة أولى : كَروبر، فيلمور ودجاكندوف

أعمال كَروبر (1965، 1967، 1976) وفيلمور (1965، 1968، 1971...الخ) ذات أهمية تاريخية متميزة في الدلالة المعجمية، وعلى الأخص في دراسة مجموعة الأدوار الدلالية (أو الأحوال Cases عند فيلمور) التي تعتبر واردة لتنظيم المعجم، وربط العلاقة بين الدلالة والتركيب.

وقد جعل كَروبر من الحركة (motion) والحُلول (location) المفهومين الأساسيين اللذين يتيحان تصنيف المحمولات وتنظيم بناها الوظيفية أو الموضوعية. لذلك قسم الأفعال إلى طبقتين أساسا : أفعال حركة وأفعال حُلول،

وجعل الدور الأساسي والضروري في كل منها هو المحور (theme)، وهو موضوع الحركة أو الحلول. ثم جعل الطبقة الأولى تأخذ أدوارا أخرى مثل المصدر (source) أو الهدف (goal)، والطبقة الثانية تأخذ دور المحل (locative) كما في الجملتين التاليتين :

15) أ) ذهب زيد من فاس إلى مراكش
ب) ذهب (محور، مصدر، هدف)
16) أ) يوجد الرجل في المطبعة
ب) يوجد (محور، محلّ)

وإحدى النتائج المهمة لعمل كَروبر أنه بين أن التحليل الدلالي للحركة والمحل الفضائيين يمكن أن يعمم على حقول دلالية أخرى (سنعود إليها)، إذ يمكن اعتبارها أمكنة مجردة أو حركة مجردة قياساً، ومن هنا اعتبر أن كل وضع دلالي لابد أن يتضمن محوراً، وأطلق على هذه العلائق الدلالية اسم العلائق المحورية (thematic relations). وهذه تعاريف الأدوار الأساسية في نسق كَروبر :

17) المحور (theme) : أ) في أفعال الحركة : الموضوع الذي تقع عليها الحركة.
ب) في أفعال الحلول : الموضوع الحالّ
18) المحلّ (Location) : الموضوع الذي يدل على المحلّ
19) المصدر (Source) : موضع المحور الأول
20) الهدف (Goal) : موضع استقرار المحور
21) المنفذ (Agent) : الموضوع الذي يعبر عن العمل (Action)
22) الأداة (Instrument) : غير محدد

فتحليل كَروبر هذا يجعله يندرج ضمن التحاليل **المحلية** (localist) التي تفترض أن العبارات الفضائية هي الأصل، نحويا ودلاليا، وأن العبارات غير الفضائية فرع عنها. وقد اتجه هذا الاتجاه عدد من اللسانيين وضمنهم دجاكندوف، الذي نمى نسق كَروبر، وكذلك تالمي (1972، 1985) Talmy، كما ذهب هذا المذهب عدد من

علماء النفس الذين اعتبروا أن التنظيم الفضائي ذو أهمية قصوى في علم النفس المعرفي (انظر مثلا ميلر ودجونسن - ليرد (1976) Miller and Johnson-Laird).

أما نحو الأحوال (Case Grammar) لفيلمور، فإنه لا يتبنى الافتراض المحلي، ولا يعطي أهمية خاصة لأفعال الحلول أو الحركة بالمقارنة مع أفعال أخرى. فمفهوم الحالة (Case) الذي يعتبر أولا (primitive) يلعب دورا مركزيا في نظرية فيلمور. ويمكن تحديد طبقة الأحوال بوسيلتين متكاملتين :

أ) دلاليا، بتعيين طبقات طبيعية مبنية على الطريقة التي يتصور بها الحالات (states) والأحداث (events).

ب) تركيبيا، بالنظر إلى الفروق النحوية المتمظهرة في سلوك المركبات.

ويفترض فيلمور أن هذه الأحوال كلية (universal)، ولكن تحقيقها قد يختلف من لغة إلى لغة، وقد تتشابه في بعض اللغات دون غيرها. وهذه تعاريف الأحوال التي يقترحها فيلمور :[31]

23) المنفّذ (Agentive) : حالة الموضوع الحي (animate) القائم بالعمل الذي يدل عليه الفعل.

24) الأداة (instrumental) : حالة القوة غير الحية (inanimate) أو الذات التي تتصل سببيا بالعمل أو بالحالة التي يدل عليها الفعل.

25) الممنوح (dative) : حالة الحي المتأثر بالحالة أو العمل الذي يدل عليه الفعل.

26) الواقع (Factive) : حالة الذات التي تنتج عن العمل أو الحالة التي يدل عليها الفعل، أو ما يفهم على أنه جزء من معنى الفعل (كالمفعول المطلق).

27) المحل (Locative) : حالة تعين المكان أو الاتجاه الفضائي للحالة أو العمل الذي يدل عليه الفعل.

---

[31] انظر فيلمور (1968).

28) المفعول به (Objective) : الحالة الأكثر حيادا من الناحية الدلالية، حالة أي شيء ممثل باسم يعين الفعل دوره في العمل أو الحالة التي يدل عليها. ويمكن حصر هذا المفهوم في الذوات التي تتأثر بالعمل أو الحالة. فهذا المفهوم يجب ألا يخلط بمفهوم المفعول المباشر (direct object)، ولا بالحالة السطحية للمنصوب (accusative).

29) مستفيد (Benefactive) : مفهوم مستعمل ولكنه غير معرف.

30) زماني (Temporal) : غير معرف.

ولاشك أن بحوث فيلمور تطرح عددا من الإشكالات المهمة في تنظيم المعلومات المعجمية. وضمن هذه الإشكالات، مسألة تحديد الأسس التي تمكن من اختيار مجموعة الأحوال وفرزها وتعريفها بطريقة غير اعتباطية. ولإعطاء نظرة عن أهمية عمل فيلمور، نكتفي هنا بمقارنته مع تحاليل أخرى في مسألتين :

أ) عدم تبنيه للافتراض المحلي

ب) أخذه بمبدإ مماثل للمقياس المحوري

أحد الإشكالات الأساسية في المقاربات المحلية هو تحليل المحمولات غير أفعال الحركة أو الحلول، وضمن هذه الأفعال الأفعال المجردة عامة. والحل المقترح هو أن تعتبر هذه الأفعال أيضا أفعال حركة أو حلول بقياسها على الأفعال الفضائية. وقد لجأ كَروبر إلى إدخال **مفهوم الحقول** (fields)، واعتمدها كأحد العناصر الأساسية المكونة لتحليله المحلي. فالحقول مجالات مجردة يمكن مقاربتها باستعمال العلائق المحورية قياسا على مجال الحركة الحسية. وقد نمى دجاكندوف (1978، 1983) استعمال الحقول ووسع النتائج النظرية التي يمكن أن تُستخلص منها (انظر الفاسي الفهري (1985)، الفصل السابع، وكذلك الفقرة 3.3. أسفله).

وإذا كانت أدوار المحور والمصدر والهدف والمحل (أو المكان) تجد تحليلها الطبيعي في الافتراض المحلي، فإن أدوارا أخرى مثل المنفذ والأداة لا تجد مكانا عاديا في هذا النظام، بل إن كَروبر ودجاكندوف يضطران إلى استدعاء مستوى

آخر لتحليل هذه العناصر التي ترتبط بالمُنَفِّذية (agency). ولذلك، فإنهما يسمحان بأن يكون للموضوع أكثر من دور دلالي، فيكون للفاعل مثلا في ذهب زيد إلى السينماء دور المنفذ والمحور في نفس الوقت. وعليه، فإن هذه النظرية للأدوار لا تأخذ بالمقياس المحوري المصوغ أعلاه في (6). أما نظرية فيلمور (1968) و (1971)، فإنها تأخذ بمبدإ مماثل لـ(6).

وحين نريد مقارنة نحو الأحوال بنسق العلائق المحورية نجدهما لا يختلفان في تحليل أفعال الحركة البسيطة، وإن اختلفت المصطلحات، وهذه بعض الأمثلة :(32)

31) نقل زيد الخبر إلى عمرو

أ) فيلمور : نقل (منفذ، مفعول، هدف)

ب) كَروبر : نقل (منفذ، محور، هدف)

32) انتقل الخبر إلى عمرو

أ) فيلمور : انتقل (مفعول، هدف)

ب) كَروبر : انتقل (محور، هدف)

ولكن الخلاف يبدأ عند تحليل الأفعال التي تدعى بأفعال التأثير (affect verbs)، وهي الأفعال التي لها مفعولات متأثرة (affected objects)، توجد قبل وجود الفعل، ومفعولات منتَجة أو مُحْدَثَة (effected objects)، وهي مفعولات يخلقها الفعل :

33) أ) كسرت الكأس (متأثر)

ب) بنيت الدار (مُحْدَث)

فالفرق بين التأثير (affectum) والأثر (effectum) له مضاعفات تركيبية، ويكفي أن نقارن الجملتين التاليتين ليتبين الفرق بينهما :

---

(32) انظر ليفين (1985) Levin، ومعلوم أن فيلمور (1968) لا يورد الهدف ضمن الحالات التي حللها، وإنما يورده فيلمور (1971 أ). والمفعول به يقابل ما سماه البعض بالضحية.

34) أ) ما فعلته للكأس هو أنني كسرته
ب) * ما فعلته للدار هو أنني بنيتها

وهناك من الأفعال ما يستعمل تأثيريا أو أثريا كما في المثالين التاليين :

35) أ) ضرب الرجل الولد (متأثر)
ب) ضرب الرجل الدرهم (أثر)

وتظهر بعض الخلافات بين المقاربة المحورية والمقاربة الأحوالية عند تحليل جمل تتضمن أفعال التأثير. قارن المثال (36) بالمثالين (37 أ) و (37 ب) :

36) ضرب الرجل الولد بالعصا

37) أ) ضرب الرجل الولد عرض الحائط
ب) ضرب الرجل بالولد عرض الحائط

فتحليل (36) يختلف عن تحليل (37) عند كروبر (ودجاكندوف) من جهة، وفيلمور من جهة أخرى، إذ تحليل (36) هو (38)، وتحليل (37 أ) هو (39) :[33]

38) أ) فيلمور : ضرب (منفذ، ضحية، أداة)
ب) كروبر : ضرب (منفذ، هدف، محور)

39) أ) فيلمور : ضرب (منفذ، ضحية، مكان)
ب) كروبر : ضرب (منفذ، محور، مكان)

ففي التحليل المحوري المقدم، هناك جانب يتعلق بالفعل المادي الذي أحدث الضرب. ففي قراءة (أي في (38))، يكون «الولد» مستهدفا أو هدفا (يتأثر بالضرب)، بينما «الولد» في قراءة أخرى (في (39)) موضع الحركة. أما التحليل الأحوالي، فيهمه البعد السببي، لأن الولد مفعول متأثر، أو ضحية. وإذن تحليل جمل مثل الجمل في (37) يتطلب استغلال البعدين الدلاليين معا (الحركة / المحل، من

---

33) لتحليل مماثل لـ«كسر» في الأنجليزية، انظر ليفين (1985). وفي العامية المغربية أمثلة موازية كثيرة :
أ) ضربتو مع حيط (ضربته مع الحائط).
ب) هرستو مع الحيط (كسرته مع الحائط).
ومعلوم أن مثل هذه الجمل غير مقبولة في الفصيحة.

جهة، والسببية، من جهة ثانية)، كما يتبين في الفصل الرابع من البحث. والنحو الأحوالي ينماز بعنايته بأدوار المنفذ والأداة والضحية، وكون هذه الأدوار، وخصوصا الأداة، تجد محلها الطبيعي في الجمل ذات التحاليل السببية، بينما لا تحتل هذه الأدوار منزلة أولى في التحليل المحوري، بل قد تعتبر ثانية. فالأداة، مثلا، قد تبدو وكأنها ذاتٌ تَكَوّنُ موضع حركة بالنسبة إلى المحل أو إلى الهدف (أو الضحية). والمنفذ قد يعتبر مصدرا في أحد جوانبه (الذي صدر عنه «الضرب» مثلا). ومع ذلك فإن التحليل المحوري يحتاج إلى بعد سببي لا يمكن امتصاصه في البعد الحركي / المحلي. وهذا يدعو إليه : مثلا، تحليل دور المنفذ، أو دور الأداة. وللاستغناء عن السببية نحتاج إلى إذابة هذا المفهوم في مفهوم الحركة المجردة.(34)

3. 2. التفكيك الدلالي

إذا كان تحديد طبقات العلائق الممكنة بين المحمولات وموضوعاتها (وضمنها الأدوار الدلالية التي تلعبها هذه الموضوعات) ضروري لتنظيم المداخل المعجمية، فإن تحديد مجموعة هذه الأدوار وعناصر الدلالة بصفة عامة يقتضي تفكيكا يختلف من إطار نظري إلى إطار آخر. فليست الأفعال، مثلا، في مستوى من مستويات التحليل ذوات غير قابلة للتحليل، بل إنها مؤلفة من عدد من العناصر الأولى (primitive elements) ضمنها بعض ثوابت التفكيك (constants of decomposition)، أو متغيراته، كما سنرى أسفله. ويتم هذا التفكيك عادة بتحليل الأوضاع (situations) التي تصفها الجمل التي تتضمن الفعل أو المحمول باستعمال عدد محدود من السمات، كسمات الحركية أو الدينامية (dynamics)، والسكون (stativity)، والمراقبة (control) أو الإرادة (volition)، أو الاستمرار (duration)...

---

(34) للتفاصيل، انظر الفصل الرابع من هذا البحث، وكذلك لاينز (1977) وليفين (ن.م.)، وهبر (1985) Hopper، وجونز (1985) Jones.

الخ. فالوضع [-حركي] حالة (state)، و [+استمراري] سيرورة (process)، و [-استمراري] هو الحدث (event). والسيرورة المراقبة هي النشاط (activity)، والحدث المراقب هو الفعل (act)، والوضع الحركي المراقب هو العمل (action)... الخ.[35]

وإذا كانت الأدوار الدلالية أحد عناصر هذا التفكيك، فإن أحد الإشكالات المطروحة كذلك هو معرفة هل الأدوار علائق أولى، إم إنها علائق لها بنى داخلية بدورها، أي أنه يمكن تعريفها باستعمال نسق محدود من السمات الدلالية، يجعل بعض الأدوار طبيعية (وممكنة) وبعض الأدوار غير طبيعية (أو غير ممكنة)، ويجعل اختيار الأدوار مدعما نظريا وتجريبيا.[36]

ومن المنتظر أن يكون هناك تقاطع في السمات بين سمات الأوضاع وسمات الأدوار. فلا شك أن المراقبة شرط في تحديد دور المنفذ، والحركة شرط في تحديد المحور، ووضع الفعل (act) يحدد فاعلا (actor)ومفعولا به (undergoer)... الخ. إلا أننا لا نظن أن هناك تماثلا تاما بينهما، فهناك صفات جهية (aspectual) تدخل في تحديد الوضع مثل الاستمرارية، وما نظنها واردة في تحديد الدور.

وعلى كل، فإن هذه المسألة تطرح مسألة أخرى مرتبطة بها من وجه، وهي مسألة تتعلق بتصور الدور في علاقته بالمحمول. فالدور يمكن تخصيصه تخصيصا تابعا للمحمول (predicate dependent)، أو تخصيصا مستقلا عن المحمول (predicate independent). ففي المقاربة الثانية، يمكن تعيين مجموعة من الأدوار دون الإحالة على أصناف المحمولات التي تنتقي هذه الأدوار. وهذا هو موقف فيلمور (1968). فخصائص أصناف المحمولات ليست معيار اختيار الأدوار، وإن استعملت هذه الأدوار في تصنيف المحمولات. وبالمقابل، فإن المقاربة الأولى، التي يتبناها عدد أكبر من اللغويين (انظر كروبر ودجاكندوف وتالمي... الخ)

---

35) للمزيد من التفصيل، انظر كيني (1963) Kenny، ولاينز (1977) Lyons.

36) انظر مثالا عن [illegible] في الفصلين الثاني والرابع من هذا البحث.

تحدد الأدوار الممكنة بالنظر إلى خصائص المحمولات. وللزيادة في توضيح التفكيك الدلالي وكذلك مسائل أخرى، سنفصل الكلام في الفقرة الموالية عن تصور كروبر ودجاكندوف.

3. 3. التوسع في المعنى، الافتراض المحوري وتلاقح الحقول

معلوم أن دجاكندوف أخذ كثيرا من أفكار وتحاليل كروبر، إلا أن هذا لا ينقص شيئا من قيمة عمله في الميدان الدلالي (وفي ميادين أخرى).

فتحليل دجاكندوف ينطلق، مثل تحليل كروبر، من العلائق الفضائية كعلائق أولى. ويفرز ثلاثة محمولات أساسية : **ذهب** (GO)، **مكث** (STAY) و **وجد** (BE). فالأول تتضمنه أفعال الحركة، والثاني لثبوت الحلول (location)، والثالث لتعيين الحلول. وذهب ومكث أحداث (events)، بينما **وجد** حالة (state). وضمن المقولات الأنطلولوجية التي يفترضها، يمثل للأمكنة (places) والمسارات (paths) كدوال حرفية (prepositional). وهذا مثال عن هذا النوع من التحليل :[37]

40) أ) سافر الرجل من فاس إلى مراكش

ب) **سافر** (رجل، [**من** (فاس) **إلى** (مراكش)])

فهذا التمثيل يبين أن «سافر» يأخذ موضوعا (هو المحور) من المقولة الانطلوجية **شيء** (thing)، وموضوعا **مسارا** يتضمن بدوره موضوعين محمولاهما الحرفان المذكوران.

وإضافة إلى هذه المحمولات الفضائية، يفترض دجاكندوف وجود محمولين سببيين (causative) هما **جعل** (CAUSE) و**ترك** (LET) يأخذ كل واحد منهما موضوعين، الأول **منفذ** والثاني **حدث** له بنيته الداخلية، كما في المثالين

---

[37] انظر دجاكندوف (1983).

التاليين :

41) أ) أخذت لورا العصفور من القفص

ب) **جعل** (لورا، **ذهب** (عصفور، **من** (قفص)))

42) أ) حررت لورا العصفور من القفص

ب) **ترك** (لورا، **ذهب** (عصفور، **من** (قفص)))

وهذا الفرق بين المحمولين هو فرق متداول بين السببية الترخيصية (permissive) والسببية المطلقة (انظر الفصل الرابع).

والفكرة الأساسية في عمل كَروبر ودجاكندوف هي أن المحمولات الفضائية السالفة الذكر لا تقف عند تحليل الحقل الفضائي، بل تتسع إلى حقول أخرى غير فضائية، وضمنها حقل الملكية (possession)، والتعيين (identification) والحقل الزماني (temporal)، والظرفي (circumstantial)... الخ. وهذا ما يفسر عددا من التعميمات المعجمية عبر - الحقولية (cross-field generalizations).[38] ويسمي دجاكندوف فكرة كَروبر هذه افتراض العلائق المحورية، ويصوغه كالتالي :

43) **افتراض العلائق المحورية :**

في كل حقل دلالي للأحداث أو الحالات، تمثل الدوال الأساسية للأحداث والحالات والمسارات والأمكنة مجموعة فرعية للمجموعة المستعملة في تحليل الحركة والمكان الفضائيين. فالحقول لا تختلف إلا في أشياء ثلاثة :

أ) الذات التي تكون محورا

ب) العلاقة التي تؤدي الدور الذي يقوم به المكان في الحقل الفضائي

ج) الذوات التي تكون مُحيلة

---

[38] ن.م والفاسي الفهري (1985 أ).

وهذه بعض الأمثلة عن اتساع المحمولات الفضائية إلى حقول غير فضائية :

44) ذهب :
أ) فضائي : تحول القطار عن اتجاهه
ب) مُعَاين : تحول الرجل إلى صعلوك
ج) زماني : حوّلنا الاجتماع إلى يوم الثلاثاء
د) ظرفي : هذا أدى به إلى الهلاك
هـ) ملكية : ورث الدار بمن فيها

45) مكث :
أ) فضائي : مكث في السجن طويلا
ب) معاين : ظل الرجل أستاذا مسكينا
ج) زماني : دامت المناقشة أكثر من الوقت المحدد
د) ظرفي : ظل زيد يتخبط في المشاكل
هـ) ملكية : ظلت الدار في ملكه كل هذه السنوات

46) وُجد :
أ) فضائي : يوجد المكان على مقربة من الدار
ب) مُعاين : كان المكان هو دار السفير
ج) زماني : كان موعدنا في الساعة السادسة
د) ظرفي : كان زيد منهمكا
هـ) ملكية : أملك قوت يوم

وهذه أمثلة في التوسع في السببية :

47) جعل (س، مكث (...)) :
أ) فضائي : احتفظ بالكتاب فوق مكتبه
ب) مُعاين : احتفظ اللباس بلونه
ج) زماني : احتفظ بنفس الموعد للاجتماع

د) ظرفي : احتفظ بلياقة غير معتادة

هـ) ملكية : احتفظ بالدار التي أورثوه إياها

48) ترك (س، ذهب (...)) :

أ) فضائي : حررت هِنْدٌ العصفور من القفص

ب) ظرفي : حررته من الحضور

ج) ملكية : حررت رقبة (حررت الوطن)

وواضح من الأمثلة التي تقدمنا بها أن نفس الفعل (احتفظ، حرر، حوّل أو تحول... الخ) قد يستعمل للدلالة على الحركة المادية، كما يستعمل في حقول أخرى غير الحركة الفضائية. والذي يوحد بين هذه الدلالات المختلفة لنفس الفعل، ويتيح استعماله في حقول متعددة، هو الافتراض المحوري الذي صفناه في (43). **فالتلاقح عبر الحقولي** يجد دلالته الطبيعية في هذا الافتراض. ثم إن الافتراض المحوري لا يقف عند «توسع» دلالة نفس الوحدة المعجمية، بل إنه يتعدى ذلك إلى اعتبار الخَطاطات التحليلية للمحمولات الأساسية (analytic schemata) في الحقل الفضائي صالحة لوصف المحمولات غير الفضائية التي ليست لها دلالة فضائية أولى مثل «ورث» و«ملك»...الخ.(39)

وإذا كان الفعل يحتفظ ببنيته الدلالية الأساسية، فإنه يغير حقله الدلالي. وينتج عن ذلك تغير في العناصر التي أوردها دجاكندوف في (43)، والتي تمليها طبيعة كل حقل. وهذه العناصر تعتبر في نفس الوقت عناصر تعريفية للحقل. وهذه بعض من هذه التغيرات :(40)

49) الحقل الزمني :

أ) [الأحداث]و [الحالات] تكون محوراً

ب) الزمن يلعب دور المكان

ج) [الزمن] هو الشيء المحيل

---

39) للمزيد من التفصيل، انظر دجاكندوف (1978) و (1983) وكذلك الفاسي الفهري (1985 أ).

40) دجاكندوف (1983).

50) الملكية :

أ) [الأشياء] تكون محورا

ب) المملوك يمثل دور المكان. فـ «س يملك ص» يوازي تصوريا الحمل الفضائي «ص يوجد في س»

ج) [الأشياء] تكون الشيء المحيل

51) المعاينة :

أ) [الأشياء] تكون محورا

ب) الانتماء إلى مقولة أو التحلي بخاصة يلعب دور المكان

ج) [أنماط الأشياء]و [الخصائص] تكون هي الأشياء المحلية

52) الظرفية :

أ) [الأشياء] تكون محورا

ب) الظرف يمثل المكان. فـ «س في ظرف ص» يوازي «س يوجد في ص»

ج) [الأحداث] و [الحالات] تكون أشياء محيلة

والذي يلفت النظر في هذا التحليل للحقول أنه لم يعد عفويا ولا تصنيفيا، كما كان الشأن في بداية دلالة الحقول (field semantics)،(41) بل إن هناك محاولة جدية لمقاربة هذه الدلالة من جهة نظرية صورية يوحدها الافتراض المحوري.(42)

4 ـ المدخل المعجمي والتركيب : اطرادات دالة

أوضحنا فيما سبق عدة جوانب لقدرة المتكلم ـ المستمع المعجمية، وكذلك بعض السبل لتنظيم المعجم وتفادي الحشو في تمثيل المعلومات المعجمية، أو

---

41) انظر لاينز (1977).

42) وإضافة إلى الجانب المحوري للمحمولات، فإن جانبا مهما من المعرفة المعجمية يتعلق بالخصائص الجهية (aspectual) للمحمول، وكيف تتفاعل مع الخصائص المحورية لتحديد السلوك التركيبي للعبارات. وممن اهتموا بهذا الجانب، فندلر (1967) Vendler، ودوتي (1979) Dowty. وقد طبق فولي وفان فلن (1984) Foley and Van Valin نظام دوتي. ولن نتعرض هنا بتفصيل لهذا الجانب من البحث المعجمي.

الحشو الذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكون التركيبي والمكون المعجمي. ونريد هنا أن نعطي نماذج لعناصر العبارة (أو التركيب على الخصوص) بالنظر إلى الدلالة، وعناصر الدلالة بالنظر إلى الذوات التي تثبت في مجال العبارة.

فإذا كان التحليل الدلالي للأوضاع التي تصفها المحمولات يمكن من تحديد الأدوار الدلالية التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية، فإن إحدى المسائل الأساسية في الدرس اللساني الحديث هي الربط بين الذوات الدلالية وذوات العبارة، وكذلك البحث عن الاطرادات في العبارة ومُغَايَرَاتها التي توازيها اطرادات محمولية دلالية. فليس من المصادفة، مثلا، أن جملة مثل «ضرب زيد عمرا» تفيد أن «زيد» هو الضارب، أو المنفذ، وأن «عمرا» هو المضروب، أو الضحية، وليس العكس. وهذا صحيح في كل اللغات بالنسبة لجمل مثل الجملة المذكورة. فما الذي يجعل العلاقة ضرورية بين الفاعل والمنفذ، من جهة، وبين المفعول والضحية، من جهة أخرى ؟ بعبارة أخرى، ما الذي يجعل علاقة الربط بين الدلالي والوظيفي علاقة من النوع الممثل في (53)، وليست علاقة من النوع الممثل في (54) :

(53

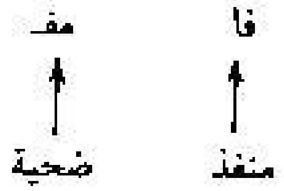

(54

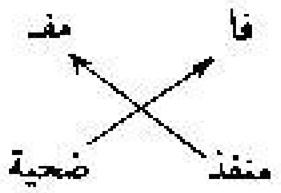

وجوابا على هذه المسألة ومسائل أخرى متصلة بها، نفترض وجود سلمية للأدوار الدلالية (semantic role hierarchy) تتحكم في القواعد التي تربط الدلالي بالنحوي، وضمنها القواعد التي تسند الوظائف النحوية إلى الأدوار الدلالية.[43] وسلمية الأدوار التي سندافع عنها هي السلمية التالية :

55) منفذ (علة) > مصدر > هدف (معان، مستفيد) > أداة > محور > مكان

وإذا كانت جل المعطيات التي سنحللها في الفصول اللاحقة تقيم الدليل على وجود سلمية كلية للربط مثل (55) ، فإننا نريد أن نقدم هنا بعض الأمثلة لهذا الاطراد في ربط الأدوار الدلالية إلى عناصر العبارة، أو ربط الأدوار صرفيا وتركيبيا إلى محمولاتها. وسنفترض إضافة إلى هذه السلمية الكلية وجود قواعد ربط الأدوار إلى المكونات التركيبية (أو الموضوعات أو المواقع... الخ). وسنقدم نماذج عنها هنا، على أن نفصل الكلام في الفصول اللاحقة.

ويمكن تصور الربط كعلاقة ثلاثية بين دور دلالي وموضوع (أو وظيفة نحوية) ورابط تركيبي أو صرفي. وسنفترض، بعد كرتر Carter (1976) و أستلر Ostler (1979) وكپرسكي Kiparsky (1985)، أن الربط على نوعين : ربط نحوي (grammatical linking) وربط دلالي (semantic linking). فالربط النحوي يتم فيه ربط موضوعات مثل الفاعل والمفعول إلى محمولاتها. ونسمي هذه الموضوعات حدودا (terms)، مستلهمين هذه التسمية من النحو العلاقي. وضمن الروابط النحوية الإعراب المعمول فيه، والتطابق (بين المحمول والموضوع)، وكذلك الرتبة المحفوظة في البنية الشجرية. والربط الدلالي يتم فيه عادة ربط الموضوعات إلى الفعل بواسطة، قد تكون هي الحرف (بموجب دلالته الخاصة)، أو الحالات الإعرابية غير المعمول فيها... الخ. وليست الموضوعات المربوطة دلاليا حدودا.

ويمكن للموضوعات أن تُنْقَلَ من وضع حدّ إلى وضع غير حدّ بعملية نزع أو إنزال (demotion). وقد تتم هذه العملية بواسطة لاصقة أو بواسطة حرف. وبذلك

---

(43) لتحليل مماثل، وكذلك لتبرير سلمية من هذا النّوع، انظر كيبرسكي (1985).

يصير الموضوع غير قابل للربط النحوي، وأما الربط الدلالي فجائز في كل الموضوعات. وقد تتم **ترقية** (promotion) أحد الموضوعات من وضع غير حدّ إلى وضع حدّ. وهذه بعض الأمثلة للتقريب هنا، على أن يعود القارئ إلى الفصول القادمة لتبرير هذه التحاليل وتفاصيلها :

56) أ) أُمِرَ زيد من الحاكم أن يخرج
ب) أَمَرَ الحاكمُ زيدا أن يخرج
57) أ) هَمَرَتْ عينُه الدمعَ
ب) انهمر الدمعُ
58) أ) قتلته بالمسدس
ب) قتله المسدسُ

ففي (56أ) ، نُزِعَ الفاعل بالحرف «من» من محل الفاعل إلى محل غير حدّ . وفي (57ب)، نزع الفاعل الأصلي باللاصقة، فصار المفعول في (57أ) فاعلا هنا. وفي (58 ب)، وقعت ترقية «المسدس» من دور رَبْضِي (peripheral) وإلى دور نووي (nuclear role) أو حدّ.

4. 1. الإعراب والتطابق والرتبة

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من الإعراب في اللغة العربية (وفي لغات أخرى). هناك إعراب **نحوي**، إعراب الحدود، وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصُّرفة (أي التطابق)، أو الفعل، أو الحرف، بالتوالي. وهناك إعراب **دلالي**، ويسند إلى الملحقات (adjuncts) كالظرف والتمييز والحال... الخ، لدلالتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة (كما سنرى في الفصول اللاحقة). وأخيرا، هناك إعراب **التجرد**، وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات (كالمبتدإ، مثلا، والخبر...). وسنبين هنا أن السلمية واردة في تحديد الإعراب الذي يسند إلى

في تحديد الإعراب الذي يسند إلى المكونات، والمقصود هنا (طبعا) هو المكونات الحدود. وهذه بعض قواعد (أو مواضعات) الربط الإعرابي النحوي :

59) الرفع : يَربِط أعلى دور محوري

60) الجر : يربط أعلى دور محوري

61) النصب : يربط الأدوار المحورية السفلى (التي تسفل الدور المحوري الأول).

لننظر في الرفع أولا. فالرفع خاصية من خصائص معمول الفعل المتصرف في اللغة العربية. ففاعل الفعل المتصرف دائما مرفوع، شرط أن ندخل ضمن الفواعل كل المكونات المرفوعة التي تشتمل عليها الجمل التالية :

62) أ) انتحرت هند
ب) ضُرِبَتْ هند
ج) كانت هند من بين الحاضرين

63) أ) ذهبت هند إلى المعمل
ب) ضَرَبَتْ هند عمرا

فـ«هند» في الأمثلة (62) ليست فاعلا «منطقيا» أو عميقا، كما هو الحال في (63)، بل هي مفعول منطقي في هذه الجمل. ومع ذلك، فـ«هند» تراقب التطابق الموجود في الفعل، وتلك خاصية من خصائص الفاعل في اللغة العربية (كما برهنا على ذلك في الفاسي الفهري (1985أ))، كما أنها تأخذ إعراب معمول الصرفة (inflection). لنلاحظ هنا، هامشا، أن النحاة القدامى لم يوحدوا بين هذه البنى من الناحية النحوية، إذ اعتبروا «هند» في (62 أ) فاعلا، وفي (62 ب) مفعولا لم يسم فاعله (أو من فعل به، كما يقول ابن السراج)، واعتبروها اسما لـ«كان» في (62 ج). أما في منظورنا، فإن «هند» في كل هذه الأمثلة «فاعل»، لأن الفاعل وظيفة نحوية تحدد بالخصائص (أو الروابط) النحوية، وليس هناك فصل في هذه الخصائص بين الفاعل «السطحي» والفاعل «العميق». فـ«هند» في (63 ب) «منفذ» و«عمرو» ضحية، إذن «هند» هي الفاعل، وبالتالي تكون مرفوعة، و«عمرو»

هو المفعول، ويكون منصوباً. أما في (62 أ)، فإن «هند»، وإن كانت ضحية، كما أن «عمرا» ضحية في (63 ب)، إلا أنها أعلى دور موجود، فتصير فاعلا، وبالتالي تكون مرفوعة. ونفس الشيء ينطبق في (64)، حيث المفعول الأول في أصل التركيب يصير فاعلا، لأن الفاعل الأصلي (وهو أعلى دور في السلمية) نزع بالترك. ولا تصح (64 ج)، حيث المفعول الثاني فاعل، خلافا للنحاة، لأن فيه خرقا للسلمية في إسناد الوظائف إلى الأدوار، ولا (64 د)، حيث المفعول الأول منصوب، والمفعول الثاني مرفوع :

64) أ) أعطى زيد هندا كتابا
ب) أعطيت هندٌ كتابا
ج) * أعطي كتاب هندا
د) * أعطيت هندا كتابٌ

ويصح أن يصبح المفعول الثاني فاعلا حين ينزع المفعول الأول، فيصير أعلى دور يمكن ربطه نحويا، وبالتالي يربط إلى الفاعل، كما في (64 هـ) :

64) هـ) أعطي كتابٌ لهند

وسنفترض أن البنية المحورية للفعل (أو المحمول) تمثل معجميا بطريقة سلمية كما في المدخل التالي لـ «أعطى» :

(65] < < < أعطى محور > هدف > مصدر > [
منفذ

فالفاعل يسند إلى أعلى دور في المدخل، وإذا انعدم فإلى الدور الموالي وهكذا. ولا يسند الفاعل إلى دور المحور في (65)، إلا إذا كانت جميع الأدوار السابقة له غير قابلة للربط، بأن يتم انزالها أو نزعها بالحرف (أو بالترك)، كما في الأمثلة المتقدمة. وهذه الأمثلة تملي وجود قاعدة لربط التطابق أو الصرفة يمكن صياغتها كالتالي :

64) الصرفة تربط أعلى دور محوري

ومعلوم أن الرفع ليس مقصورا على محمول الفعل المتصرف، بل إن فاعل الصفة يكون مرفوعا عندما تحمل الصفة علامة تطابق تعمل الرفع في فاعلها كما في (65أ) في مقابل (65ب). «فالقامة» فاعل في (65 أ)، وليست كذلك في (65 ب) (للاستدلال على هذا الموقف انظر الفاسي الفهري (1985 أ)) :

65) أ) زيد طويلة قامته
ب) زيد طويل القامة

وادعى النحاة أن المصدر يعمل الرفع في فاعله كما في المثال التالي :

66) أقلقني ضربٌ زيدٌ عمرا

ولا نجد ما يقابل مثل هذه الجمل في اللغة الحالية، بل إن هناك ما يشكك في وجودها حتى في اللغة القديمة.(49) وما نجده هو جمل مثل (67)، حيث الفاعل «المنطقي» مجرور :

67) أقلقني ضربُ زيد عمرا

وإذا كان إعراب الرفع يسند في نظرية الربط العاملي إلى الفاعل بموجب العاملية الشجرية، عاملية الصرفة، كما هو ممثل في (68) :(44)

(68

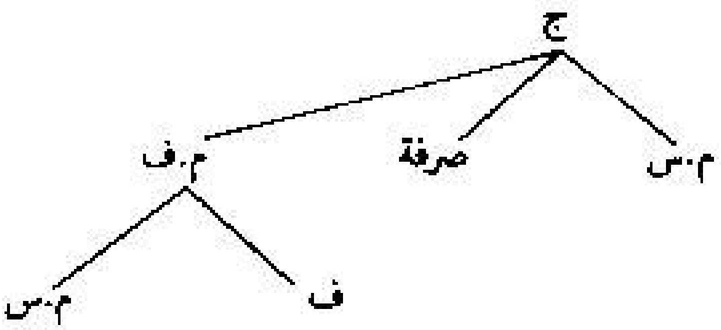

فالصرفة في هذا التصور لبنية الجملة تتحكم مكونيا (c-command) في م.س الفاعل، وبالتالي فإنها تعمل فيه (شجريا) وتسند له إعرابا. وإذا كان الإعراب يسند

---

44) انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

في النحو المعجمي الوظيفي (الذي نتبناه) إلى الوظائف النحوية المُفرّع إليها في المعجم، من جهة، والقواعد المركبية المحشاة، من جهة أخرى، ثم يقع الجمع بينهما على أساس أن القيم الإعرابية يجب أن تتوافق (وإلا فإن قيد الانسجام يرفض البنية)، فما طريق التوصل إلى إسناد الاعراب المرغوب فيه لفاعل المحمول الذي له صرفة، والمحمول الذي ليست له ؟

للتبسيط، لنفرض أن لاصقة التطابق لها مدخل معجمي يتضمن، فيما يتضمنه، إعراب الرفع. فاللاصقة ـــت (تطابق المؤنث)، مثلا، يكون لها المدخل التالي أساسا ؛[45]

69) ـــ ت : [+ رفع
− مذكر]

فهذا التخصيص يكفي لتمثيل عمل التطابق الرفع في المركب الاسمي الفاعل، أو بعبارة، يكفي لتمييز السياق الذي ينطبق فيه (59) والسياق الذي ينطبق فيه (60).

لنؤكد، مجدداً، أن التطابق هو الذي يتحكم في الرفع، كما بينا في أمثلة الصفة، وفي الفرق بين المصدر والفعل المتصرف. فالمصدر أساسا فعل، ولكنه غير متصرف، أو قل إن ما نسميه، عادة، فعلا مصدر متصرف. فالصرفة التي تتضمن التطابق وكذلك عناصر الجهة والزمن هي التي تفصل بينهما. إلا أن ما يحدد الرفع هو التطابق[46].

المصدر إذن من وجهِ إسنادِ الإعراب يُنَزَّلُ منزلة الاسم في «دار زيد»، حيث لا يُسْنِد الاسم المضاف (أو معنى الاضافة) إلا الجر. وهو ينزل أيضا منزلة الحرف الذي يسند الجر، وكل هذه المقولات التركيبية لها سمة اسمية [+ س]. والمصدر يختلف عن الاسم «العادي» والحرف في بنيته المحورية التي هي عينها بنية الفعل

---

45) للتفصيل، انظر الفاسي الفهري (1985 أ)، ج.2، الفصل السابع.

46) انظر أسفله.

(لأنه «فعل»، أو [+ ف]، كما برهنا على ذلك في الفاسي الفهري (1977)). ولهذا، كان إسناد المصدر الاعراب لمعمولاته هو عينه إسناد الفعل الإعراب لمعمولاته، باستثناء أعلى دور في البنية المحورية، أي الفاعل. فـ«فاعل» المصدر يكون مجرورا، بينما فاعل الفعل المتصرف مرفوع، سواء كان هذا الفاعلُ الفاعلَ الأصلي (أو «المنطقي») أو الفاعل «السطحي» الذي يرتقي إلى هذه المنزلة بعد أن ينزع الفاعل المنطقي. أما المعمولات الأخرى، أي المفعولات، فإعرابها النصب مع المصدر والفعل المتصرف على السواء، ولا يمكن أن يكون غير هذا. وهذه بعض الأمثلة :

70) اهداء زيد هندا كتابا أثر فيها
71) اهداء زيد الكتاب لهند أثر فيها
72) اهداء هند الكتاب أثر فيها
73) اهداء الكتاب لهند أثر فيها
74) * اهداء هندٍ زيدٌ كتابا أثر فيها
75) * اهداء كتابٍ هندا أثر فيها
76)؟) اهداء زيد كتابا هندا أثر فيها

فالمصدر «اهداء» له بنية محورية مماثلة للفعل «أهدى» أو «أعطى»، أي (65). ويسند الإعراب للأدوار الدلالية التي تتضمنها هذه البنية، طبقا للسلمية المذكورة أعلاه، ولقواعد الربط الإعرابي المذكورة في (60) و(61). فإعراب الجر يسند إلى أعلى دور في السلمية (شرط أن يكون من الحدود). وبما أن أعلى دور هنا هو المنفذ (والمصدر في نفس الوقت) أي «زيد»، فإن وجوده يجعله أولى بتلقي إعراب الجر. أما إذا انعدم المنفذ من بين الأدوار التي تربط نحويا، بأن نزع بالترك، كما في (72)، فإن أعلى دور بعده يتلقى هذا الاعراب، وهو الهدف الذي يصير «فاعلا» للمصدر، كما أن «هند» صارت فاعلا للفعل في (64 ب)، بعد أن نزع المنفذ بالترك. وإذا نزع الهدف أيضا بالحرف، كما في (71) و(73)، ولم يوجد دور

أعلى من دور المحور، فإن المحور يصير «فاعل» المصدر أيضا، كما في (73)، على غرار ارتقاء المحور إلى الفاعلية في (64 هـ). أما المفعولات التي لم ترتق إلى دور الفاعل في الأمثلة السالفة الذكر، فإنها تكون منصوبة بموجب القاعدة (61). ونورد مثالا على نوع البنية المحورية المربوطة إعرابيا، بعد أن تتم كل عمليات النزع (بالحرف أو بالترك)، بنية المصدر في (73) :

77)] > اهداء محور > هدف > ^منفذ) >>> [
جر (مربوط بحرف)

فالعلامة ^ تذكرنا بعلامة العاطل (chômeur) في النحو العلاقي، وهي علامة للنزع الذي سنفصل عنه الحديث في الفصول اللاحقة. والأقواس العادية ( ) تدل على نزع المنفذ بالترك. فهذه البنية المربوطة إعرابيا لا تختلف عن بنية (64 هـ) المربوطة إعرابيا، إلا في كون التطابق يتطلب الرفع في الفاعل الذي يعمل فيه.

وزعم بعض النحاة أن جملا مثل (74) ممكنة (كما زعموا إمكان وجود جمل مثل (75) و (76) وهي تطرح مشاكل أخرى سنعود إليها) وهذه الجملة تطرح مشكلين على الأقل. أولهما أن فاعل المصدر يمكن أن يرفع، وهذا ما لم يثبت في النصوص قديمها وحديثها فيما نعلم، ولا نستسيغه كمتكلمين لهذه اللغة، والثاني أن الجر يسند إلى المفعول، ولو وجد الفاعل، مما قد يشكك في تعميمنا![47] ومعلوم أننا جعلنا الجر والرفع في منزلة واحدة (وهذا ما تمثله القاعدتان (59) و(60))، إذ الجر أو الرفع إعراب أعلى دورٍ في البنية المحورية

---

[47] يقول ابن السراج في هذا الصدد «... تقول من ذلك : عجبت من ضرب زيد عمرا إذا كان زيد فاعلا، وعجبت من ضرب زيد عمروٌ إذا كان زيد مفعولا. وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلا أو مفعولا فقلت : عجبت من ضرب زيدٌ بكراً، ومن ضربٍ زيدا بكر [...] وقال قوم إذا قلت : أعجبني ضربٌ زيدا فليس من كلام العرب أن ينونوا...» (الأصول، ج.1،ص.137).

القابلة للربط نحويا. إذن تعميمنا غير محايد من جهة أنه يتنبأ بعدم إمكان وجود تراكيب مثل (74) في العربية، أو شذوذها على الأقل بالنسبة إلى النسق.

وتؤيد تعميمنا كذلك المعطيات الإعرابية لمحمولات اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها من المشتقات التي تسند إعراب الجر إلى أعلى دور تعمل فيه، وإعراب النصب إلى المفعولات. وحتى لا نطيل الكلام هنا نكتفي بالحديث عن اسم الفاعل.

لقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1977) أن المشتقات ذات طبيعة فعلية واسمية في نفس الوقت. وهذا اتاح لنا تمثيلها بمصفوفة $\left[\begin{smallmatrix} +\text{س} \\ +\text{ف} \end{smallmatrix}\right]$، تبعا للاقتراحات الواردة في تشومسكي (1972) عن الطبقات والسمات المقولية لأجزاء الكلام. وقد أسلفنا في عدد من الأبحاث كذلك أن الصرفة في العربية تتضمن نوعين من العناصر : عناصر اسمية [+ س] هي سمات التطابق أساسا، وعناصر فعلية [+ ف] هي الجهة والزمن على الخصوص. والصرفة يحدد سلوكها بحسب العناصر المحتواة فيها، طبقا للقاعدة التالية :(48)

78) صرفة ← تط + جهة (زمن)

وقد أوردنا أن محدّد الرفع في المعمول هو وجود تط (التطابق) في الصرفة. أما الجهة، فنعتقد أنها غير واردة في هذا الاسناد الإعرابي، بل قد تكون واردة في تمييز اسم الفاعل (واسم المفعول) عن المصدر. فالمصدر لا يدل على زمن أو جهة، خلافا لما أورده النحاة من دلالته على زمن مطلق. أما اسم الفاعل، فقد فرقوا فيه بين اسم الفاعل العامل في مفعوله النصب، واسم الفاعل العامل في مفعوله الجر، فخرجوا الأول على الزمن الحال أو المستقبل، والثاني على معنى المضي. يقول ابن السراج في هذا الباب : «تقول : هذا ضارب زيدا، إذا أردت بضارب ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له. فإذا قلت : هذا ضارب زيد، تريد به معنى المضي، فهو بمعنى : غلام زيد. وتقول : هذا ضارب زيد أمس، وهما ضاربا زيد

---

48) انظر تشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1985 أ).

[...] كل ذلك إذا أردت به المضي»، لم يجز فيه إلا هذا، يعني الاضافة والخفض، لأنه بمنزلة قولك : غلام عبد الله وأخو زيد. ألا ترى أنك لو قلت : «غلام زيد» كان محالا، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضيا، لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل [...]. وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع «يفعل» [... والذي] يكون للحاضر والمستقبل. فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل...»(49)

إذن هناك، حسب ابن السراج، صنفان من أسماء الفاعلين : صنف أول كالاسم يتصرف تصرفه، وهو الذي يجر ما بعده، مثله في ذلك مثل الاسم المضاف العادي، وهو يفيد المضي، وصنف ثان كالفعل، يعمل فيما بعده الرفع والنصب.

لنلاحظ هنا أن أسس هذا التصنيف غير واضحة و غير تامة. فاسم الفاعل لا يضاف، فيما نعلم، إلى فاعله، خلافا للمصدر مثلا، فلا يقال في (79) ما يماثل (80) :

79) أ) مررت برجل ضاربٍ أبوه زيدا
ب) أمعطية هند هذا الرجل حقه ؟
80) أ) * مررت برجل ضارب أبيه زيدا
ب) * أمعطية هندٍ هذا الرجل حقه ؟

والسبب، في رأينا، هو أن اسم الفاعل يتضمن دائما عنصرا صرفيا هو التطابق، وهذا يحتم ألا يكون فاعله مضافا إليه، لأن الصرفة تحمل الرفع في الفاعل. وهذا، طبعاً، يشكك في ادعاء ابن السراج أنه يتصرف بالاضافة كالاسم في قولنا «هذا ضارب زيد أمس». ثم إن ابن السراج (وغيره) أجاز «أن تحذف التنوين من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافا، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافا إلى معرفة...»(50). ثم إنهم أوردوا، بعد هذا، أن اسم الفاعل المعرف يَنْصِب : «وتقول : هذا الضارب زيدا أمس، وهذا الشاتم عمرا أمس، لا

---

49) الأصول، ج. 1، ص. 125.

50) ن. م.، ص. 126.

يكون فيه غير ذلك، لأن الألف بمنزلة التنوين في معنى الإضافة، وأنت إذا نونت شيئا من هذا نصبت ما بعده»[51]

مفاد هذا الكلام أن اسم الفاعل الذي يعمل لا يضيره أن يضاف (أو أن تدخل عليه أداة التعريف)، وإنما المهم أن اسم الفاعل بمعنى المضي لا يكون إلا مضافا أو داخلةً عليه أداةُ التعريف، ولا يكون منونا. فإمكان التنوين في اسم الفاعل الذي جهته [ـ مُنتَهٍ] (inaccompli) يقابله عدم إمكان هذا التنوين في إسم الفاعل الذي جهته [+ منته] (accompli). وإذا صح تحليل ابن السراج، فإن الجهة يكون لها علاقة مباشرة، لا بالإعراب، ولكن، قبل ذلك، بمبحث التنوين والتنكير وسياقاتهما. وهذا أمر يقتضي قبل الخوض فيه أن تبحث المعطيات الحديثة وألا يعتمد فقط على ما أورده النحاة، لتضاربه وعدم اتساق مادته.

ويؤيد ربطنا للجر بالرفع، كذلك، بعض المعطيات الاعرابية في الأمازيغية. فالإعراب في الأمازيغية على نوعين : حالة تجرد، وحالة معمول فيها تسمى عادة حالة البناء، ونسميها حالة الجر (أو الاضافة). فالاسم الذي يدخل عليه الحرف أو يضاف إلى اسم آخر، وكذلك الفاعل الذي يتبع فعله يتلقى حالة الجر طبقا للقاعدة التالية، من اقتراح تشو (1985) Choe :

81) يكون المركب الاسمي في حالة البناء إذا كان يعمل فيه [ـ ف]

فتشو تعتبر أن تط في الأمازيغية [ـ ف]، خلافا للغات أخرى، أي أن تط ذات طبيعة اسمية. ثم إن كلا من الاسم والحرف مقولتان لهما سمات [+ س − ف]. وهذه أمثلة :

82) أ) البناء المجرد : تَمْتُوتْ أُرْيَزْ تَبْرَتْ
«امرأة» «رجل» «رسالة»
ب) البناء المضاف : تْمْتُوتْ وْرْيَزْ تْبْرَتْ

---

[51] ن. م.، ص. 129.

83) يُزْنْ وْرْيَزْ تَبْرَتْ إ تْمْطُوتْ
«بعث الرجل رسالة للمرأة»

فالفاعل (الذي لا يتقدم الفعل) ومفعول الحرف ومفعول الاسم تأتي في نفس الصيغة نتيجة التحول الإعرابي. أما المفعولات العادية للفعل مثل «تبرتْ» هنا، فإنما تأتي بصيغة التجرد. وعليه، تكون قواعد الربط الإعرابي في الأمازيغية هي التالية :

84) أ) اربط أعلى دور دلالي بحالة الاضافة
ب) اربط الأدوار السفلى بحالة التجرد

4. 2. الرتبة والأدوار الدلالية

ومن الروابط التركيبية بين الأدوار الدلالية والوظائف النحوية (أو الموضوعات) الخصائص الرتبية للمكونات. وهذه الخصائص مطردة بما يكفي في اللغة العربية، وقد انفقنا ما يكفي من الجهد لبيان أن الرتبة في النواة الوظيفية في اللغة العربية هي كالتالي :

85) (ارباض يمنى) ـ ف ـ فا ـ مف 1 ـ مف 2 ـ ملحقات (ارباض يسرى)

وقد لاحظ كَرينبركَ (1963) Greenberg في دراسته القيمة عن أنماط رتب اللغات أن من بين الرتب الست الممكنة مبدئيا في اللغات، رتب المكونات الأساسية، أي **فا ف مف و فامف ف، و ف فا مف، و ف مف فا، و مف فا ف، و مف ف فا**، لا نجد إلا الرتب الثلاث الأولى منتشرة كرتب طاغية dominant. أما الثلاث الأخرى، فهي لا توجد، أو هي قليلة جدا. ومهما يكن من التعديل الذي يمكن أن يُدخل على هذه الملاحظة، فإنها تظل في جوهرها صحيحة.[52] والذي يوحد هذه الرتب الموجودة أننا إذا استثنينا رتبة المحمول (الفعل)، فإن رتب الموضوعات

---

52) انظر بلم (1977) و(1985) Pullum لموقف مخالف.

يتقدمها الفاعل، أولاً، ثم تليه المفعولات. وإذا عرفنا أن الفاعل يجب أن يسند إلى أعلى دور دلالي والمفعول الأول إلى الدور الذي يسفله... الخ، أمكن أن نفهم أن رتبة الموضوعات تساير سلمية الأدوار. وهذه الملاحظة لا تتنبأ بها كثير من النظريات التركيبية التي ليس فيها ربط مكيف دلاليا بين الذوات الدلالية والذوات التركيبية، وضمن هذه النظريات النظريات الشجرية لإسناد الأدوار المحورية أو إسناد الوظائف النحوية أو الرتب إلى المكونات. وهذه أمثلة لربط الحدود رتبيا في اللغة العربية :

86) [ف ...] يربط أعلى دور.

87) [ف س ...] يربط أسفل دور، حيث س متغير لا يضم إلا الحدود

هذه، إذن، بعض من الجوانب التي سيتناولها هذا البحث، والتي تبرز نماذج وقضايا جديدة للبحث، منهجا ومادة ونظرا، في مقاربة المعجم العربي، ووضع الأسس التي يمكن أن يقوم عليها التغيير في مستوى البحث الصرف، والتغيير في مستوى البحث التطبيقي، وبالخصوص الصناعة القاموسية، وما قد يتبعها من تطبيقات ثانية كوضع الكتب المدرسية، مثلا، مسترشدة بما تصل إليه مثل هذه الأبحاث من نتائج في ضبط البنى وإبراز خصائص التعالقات المعجمية، وموظفة ما قد يتوصل إليه من أرصدة وبنوك مفردات... الخ. وستتيح لنا الفصول القادمة فرصة تناول المواد المعجمية في عدد من الجوانب التي تعطي صورة عن المعجم مغايرة للصورة التي دأبنا عليها في الأدبيات المكتوبة بالعربية، كما ستتيح لنا فرصة الدفاع عن بعض آرائنا النظرية والتمثيلية بصفة متسقة ومتكاملة، خلافا لما فعلناه هنا، إذ اكتفينا بتقديم بعض الآراء الاشكالية لنعطي فكرة للقارىء عما يطرح من إشكالات في الدرس المعجمي الحديث، وكذلك عن نوع الأجوبة التي يمكن أن تقدم.(53)

(53) ننبه القارئ الكريم إلى أننا لن نكرر هنا الكثير مما أوردناه في الفاسي الفهري (1985 أ)، وإنما نفترض أن الإطار المنهجي والنمذجي الموضح هناك حاضر في ذهن القارئ.

البناء لغير الفاعل : تحليل معجمي

يبدو من المسلم به عند كثير من النحويين واللسانيين العرب أن بناء الفعل للمجهول يقتضي «...عمل ثلاثة أشياء : حذف الفاعل وإقامة المفعول مُقامه وتغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ».[1] ومع ذلك فإن هذا التحديد الإجرائي غير قائم، كما سنبين، لأن الفاعل لايحذف بالضرورة في هذا البناء، ثم إن إقامة مفعول مقام الفاعل ليست ضرورية كذلك، وأخيرا فإن الصفة الثالثة ليست محدّدة، لأن أسماء الفاعلين أو المفعولين أو المصادر قد تبنى لغير الفاعل دون أن تتغير صيغتها.[2] ما الذي يحدد، إذن، هذا البناء الذي يطلق عليه في اللغات الغربية اسم passive، والذي يسمى في الأدبيات المتأخرة مبنيا للمجهول ؟

لنلاحظ أولا أن التسمية غير موفقة، إذ المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل، وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبنيا لمجهول، وإنما هو مبني لمفعول **معلوم**. ثم إن هناك كثيرا من العبارات الفنية التي أطلقها القدماء على هذا البناء أو على أحد العناصر المكونة له. فقالوا عن

---

[1] انظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج.7، ص.69، وكذلك **أسرار العربية** للأنباري، ص.88 وما بعدها.

[2] يقول عباس حسن في هذا الصدد «عرفنا أن نائب الفاعل يكون مرفوعا بأحد شيئين، الفعل المبني للمجهول، واسم المفعول. فهل يرتفع بالمصدر المؤول المسبوك في أصله من «أن» والفعل المبني للمجهول ؟ انتهى النحاة إلى أن الأصح جوازه بشرط أمن اللبس. ومن أمثلتهم : عجبت من أكلِ الطعامُ بتنوين المصدر «أكل» ورفع كلمة : «الطعام» على اعتبارها نائب فاعل له» انظر **النحو الوافي**، ج.2، ص.107. ثم يزيد عباس حسن قائلا : «بالرغم من أن الأصح ـ عندهم ـ جوازه، فالأنسب اليوم عدم الالتجاء إليه...» (ن.م، ص.108). ولا نحتاج، طبعا، إلى أن يكون نائب الفاعل مرفوعا، كما اشترط ذلك النحاة. ففي قولنا : «عجبت من أكلِ الطعامِ» تعتبر «الطعام» نائب فاعل، كما أسلفنا في الفصل السابق.

المفعول إنه «المفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعل»،(3) أو «مفعول ما لم يسم فاعله»،(4) أو «المفعول الذي لم يسم من فعل به».(5) وقالوا عن الفعل إنه «الفعل المبني للمفعول»،(6) و «فعل ما لم يسم فاعله»،(7) والفعل الذي لا يذكر فاعله، أو يحذف فاعله، أو الفعل الذي يُرَدُّ من فَعَل إلى فُعِل أو ينقَل أو يُغير... الخ.(8) وقالوا عن الفاعل إنه يزول أو يُزال أو يستغنى عن ذكره... الخ.(9) فهذه التسميات ليست كلها مجرد خلافات اصطلاحية، بل إن بعضها يعود إلى اختلاف في التحليل، وسنبين أسفله ما يختلف فيه النحاة وما يتفقون فيه.

وقد اخترنا عبارة فنية أخرى غير العبارات التي أوردها النحاة، وهي عبارة البناء لغير الفاعل، لاعتقادنا أن ما يميز هذه التراكيب هو أن المحمول فيها سواء كان فعلا أو مصدرا أو اسم فاعل أو اسم مفعول (أو غير ذلك) يبنى على مكون غير المكون الذي يحتل دور الفاعل «المنطقي»، بل إن الفاعل الأصلي منزوع أو مزال (demoted). وسنداقع عن هذا التصور مقارنين إياه بالتحاليل الحديثة المختلفة لهذه الظاهرة، وكذلك بما ورد عند القدماء من أفكار مماثلة، حيث سننتقي منها بما نعتقده ملائما لما سندافع عنه.

1 ـ محدّدات أولى

1. 1. الخصائص الصرفية

ليس للعربية صيغة خاصة بالفعل المبني لغير الفاعل . فصيغة «فُعِلَ» تستعمل في تراكيب غير التراكيب المبنية لغير الفاعل، كالتراكيب المبنية للمبهم

---

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج. 1، ص. 33.

(4) ابن السراج، **الأصول**، ج. 4، ص. 77، والاستراباذي، **شرح الكافية**، ج.1، ص.83، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج.7، ص.69 ...الخ.

(5) ابن السراج، ن. م.، ص. 76.

(6) ابن يعيش، ن. م.، على سبيل المثال.

(7) ابن يعيش والاستراباذي، ن.م.

(8) **مقتضب**المبرد، ج.4، ص.50، وابن السراج، ن.م.

(9) ابن السراج، ن.م.

(impersonal) والتراكيب الوسيطة بين البناء للمجهول والبناء للمعلوم (middles)، وتراكيب أخرى تأتي منها «فُعِل» دون أن تأتي «فَعَلَ». فمن الأفعال التي تؤخذ من الأسماء بهذه الصيغة للدلالة على الأمراض : «كُبِدَ»، أي أصيب بالكبد، و«رُئِس»، أصيب في رأسه، و «قُلِب» ، أصيب في القلب ، و «جُنِب» ، أصيب في الجنب، و«صُدِر»، أصيب في الصدر، و«سُلَّ»، و«زُكِمَ»...الخ. ونظير هذا، إلا أنه ليس للأمراض : «شُمِل»، هبّت عليه ريح الشمال، و «جُنِبَ»، هبّت عليه ريح الجنوب، و«رُبِع» تلقى مطر الربيع، و«خُرِف» تلقى مطر الخريف... الخ. ومن أمثلة هذا أيضا : «غُشي عليه» و«أُغمي عليه». فهذه الأفعال وغيرها اشتهرت عند بعض اللغويين بأنها ملازمة لصيغة البناء للمجهول، فاعتبروها مبنية للمجهول في الصورة اللفظية، لا في المعنى، ولذلك أعربوا المرفوع بها فاعلا، لا نائب فاعل.[10] وقد اعتنى اللغويون والنحاة بهذه الصيغ، وعقد ابن سيده في **المخصص** بابا سماه «ما جاء من الأفعال على صيغة مالم يسم فاعله».[11] وذكر عباس حسن أن أكثر النحاة يرون عدم استعمالها في معانيها السالفة مبنية للمعلوم. تقول : «شُدِهت من الأمر»، ولا يصح «شَدَهني الأمر» (بالبناء للفاعل)، اعتماداً على ما جاء في كتاب «فصيح ثعلب» وغيره. وقد أنكر ابن بري ما قاله ثعلب وغيره من اللغويين، وحجته أن ثعلبا ومن معه لم يعلموا ما سجله ابن درستويه ورده، ونصه : «عامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا إذا سُمّي فاعله جاز بغير ضم. وهذا غلط منهم، لأن هذه الأفعال كلها مفتوحة الأوائل في الماضي، فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمومة الأوائل، ولم نخص بذلك بعضها دون بعض. وقد بينا ذلك بعلته وقياسه، فيجوز : عُنيت بأمرك، وعناني أمرك - وشغلت بأمرك، وشغلني أمرك - وشُدِهْتُ بأمرك وشدهني أمرك...»[12]

---

[10] انظر عباس حسن في **النحو الوافي**، ج.2، ص.106، الذي يذكر أن هذا هو الرأي الشائع الذي ورد في كثير من المراجع، كالقاموس المحيط في مقدمته تحت عنوان «مسألة»، وكالخضري، في مواضع متفرقة، منها باب «أبنية المصادر» عند الكلام على الفعل اللازم... الخ.

[11] انظر عباس حسن، ن. م.، و**المخصص**، ج.15، ص.62.

[12] عباس حسن، ن. م، ص. 107، وانظر المراجع المذكورة هناك.

وابن بري على صواب في أمر «عني» و «شغل» و «شده» و «شغف» و «أغريَ بـ» وأمثالها، فهذه الأفعال قد تَرِدُ منها «فَعَلَ» متعدية، ثم يقع نزع الفاعل بالباء عندما يبنى الفعل إلى غير الفاعل، وإن تغير معناها شيئا ما أحيانا، فالتحول الدلالي الذي يطرأ على هذه الصيغ (semantic drift) يكون منتظرا في تحليل معجمي، لأن من خصائص الوحدات المعجمية أن يقع توسع في معناها وابتعاد عن الأصل.

ومع ذلك، فإن تحليل ابن بري غير صالح في كل الحالات، وخصوصا الحالات التي ذكرنا في مستهل الفقرة. فهذه الحالات على نوعين. نوع أول لا يمكن أن نفترض فيه وجود فاعل تحتي غير الفاعل المذكور كما في «زكم الرجل» أو «سل» أو «رُبع»، فهذه الجمل تعني أصابه الزكام أو السل أو الربيع، وهي أفعال لا يختلف فاعلها عن فاعل الأفعال الساكنة التي تأتي على فَعِلَ وفَعُل، مثل «مرض» و «حزِن» و «قَبُح»... الخ. وأما النوع الثاني، فهي أفعال قد تُضَمَّن معنى المجهول، بمعنى أن فيها فاعلا متضمنا، إلا أن «فَعَل» لم تأت منها متعدية حتى تُبْنَى للمفعول (ولم تأت منها لازمة كذلك، وهذا لا يهمنا). وهذا النوع الثاني هو الذي تحدث عنه سيبويه في كتابه، وأوضح أنه على «فُعِل»، وإن لم تأت منه، بمعنى أن فيه نوعاً من النقل، كسائر الأفعال المبنية لغير الفاعل، وإن لم يُتَبع الأصل الذي اشتق منه البناء للفاعل. وهذا ما يفهم من النص الذي نورده تحته، إلا أن سيبويه، وإن كان على حق في اعتبار أن بعض الأفعال لازمت صيغتها صيغة البناء لغير الفاعل، ولازم معناها كذلك معنى البناء للفاعل، إلا أنه حاد عن الصواب حين جعل **كل** الأفعال التي وردت على هذه الصيغة بمعنى البناء لغير الفاعل. فـ«سل الرجل» لا تعني عموما أن أحدا قد سَلَّه، وإنما تعني أن السُّلَّ أصابه، فالفاعل في المعنى هو الداء، وهذا التحليل لا يمكن أن يكون معجميا، وإنما هو تحليل قبل ـ معجمي (prelexical)، أي لا ينطبق على الوحدات الموجودة بالفعل في المعجم، وإنما ينطبق على عناصر قد تكون مكونة لهذه الوحدات، ثم يقع إدماجها (incorporation) في وحدة معجمية واحدة. و«مَرِض» لا

تختلف عن «سُلَّ» في هذا، لأن معنى «مرض الرجل» أصابه المرض، فالرجل مفعول أيضا في المعنى بهذا المقياس. وعلى كل، فالفرق واضح بين الفعل الذي لا يذكر فاعله فيبنى للمفعول، كما في «ضُرِبَ زيد»، والفعل الذي فاعله «مفعول» في المعنى فقط، كما في «مرض زيد» و «سُلَّ زيد». وهذا نص كلام سيبويه :[13]

«هذا باب ما جاء فُعِلَ منه على غير فعلته، وذلك نحو : جُنَّ، وسُلَّ، وزُكِم، ووُرِد. وعلى ذلك قالوا : مجنون، ومسلول، ومزكوم، ومحموم، ومورود. وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته، وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على وذرت وإن لم يستعملا، استغني عنهما بتركت، واستغني عن قَطِع بقُطِع. وكذلك استغني عن جننت ونحوها بأفعلت. فإذا قالوا جُنَّ وسُلَّ فإنما يقولون جُعِل في الجنون والسل. كما قالوا : حُزِن وفُسِلَ ورُذِل. وإذا قالوا : جُننت فكأنهم قالوا جعل فيك جنون، كما أنه إذا قال أقبرته فإنما يقول : وهبت له قبرا وجعلت له قبرا. وكذلك أحزنته وأحببته. فإذا قلت محزون ومحبوب جاء على غير أحببت، وقد قال بعضهم، حببت، فجاء به على القياس».

والذي يفهم من كلام سيبويه أنه يُخَرِّجُ هذه الصيغ على الجعل، وهو تخريج قد يكون وارداً في إحدى قراءات «جُنَّ»، كما في : «جن الرجل، أجنه زيد». إلا أن هذا ليس واردا في كل الحالات. فهناك قراءتان لهذه الجملة : قراءة البناء لغير الفاعل، وفيها جعل وعمل، والقراءة **الساكنة** التي أسلفنا الحديث عنها. وبما أن صيغة البناء لغير الفاعل ليس لها مقابل في «فَعَل» تأتي منه اشتقاقا، فنسميها الصيغة **الملازمة** للبناء لغير الفاعل. ونمثل لكل من القراءتين، الساكنة والملازمة، في (1) و (2) على التوالي :

1) [< «جُنَّ» محور <]

2) [< «جن» محور < منفذا]

---

[13] **الكتاب**، ج. 4، ص. 67. ويقول ابن السراج في نفس الاتجاه : «وقد نُطِقَ بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا : أُنتجت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووُكِس، وأُغري به، وأُولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعا وليس بباب يقاس عليه». **الأصول**، ج. 1، ص. 81.

ونظير «جن» في (1) «مرض الرجل» التي نعتبر أن بنيتها المحورية هي عينها بنية «جن» الساكنة.

ومثلما تعبر صيغة «فُعِل» عن البناء لغير الفاعل مطلقا، والبناء اللازم، وكذلك البناء الساكن، تعبر كذلك عن البناء للمبهم (impersonal)، وهو بناء مخالف للبناء للمفعول من جهة أن فاعله غير معلوم ولا بارز، بل هو ضمير مبهم يستتر ضرورة، كما في (3) :

3) كان يتخاصم إلى أبي بكر.

وقد خرّج النحاة مثل هذه الأمثلة على البناء للمفعول، وجعلوا المركب الحرفي بعد الفعل فاعلا، إلا أننا لن نأخذ بهذا التحليل لأسباب نذكرها تحته.

وبجانب هذه المعاني التي تبنى «فُعِل» للدلالة عليها، هناك أيضا معنى الوسيط (middle)، وله خصائص يلتقي معها في البناء لغير الفاعل (منها أن أحد الأدوار منزوع)، وخصائص يختلف معه فيها، ضمنها الخصائص الجهية (aspectual). وهذه بعض الأمثلة :[14]

4) أ) يحبك مصيري في غيبتي

ب) يباع الكتاب في كل الأزقة

ج) هذه اللفظة تستعمل في الشام

د) ينقل هذا الحرف إلى العربية واوا

والذي نخلص إليه من كل هذا أن صيغة «فُعِل» ليست خاصة بالبناء لغير الفاعل، كما هو سائد عند أهل اللغة والنحو، بل إنها تكون لمعان مختلفة. وعليه يحسن أن نبحث في معايير أخرى لتمييز معنى البناء لغير الفاعل، عن غيره من المعاني.[15]

---

14) فالوسيط لا يستعمل مثلا مع الحدث الذي تم وانتهى، ولذلك لا يجوز معه الماضي. انظر في خصائص الوسيط كيزر وروبر (1984) Keyser and Roeper، وكذلك روفي (1972) Ruwet.

15) يلاحظ الفيروزابادي أن هناك أفعالا تأتي منها فَعِل وفُعِل بنفس المعنى، وهذا ما يدعم الطرح الذي تبنيناه من ذلك : أَطِم وأُطِم، وجَبِر وجُبِر، وجَدِر وجُدِر أصابه الجدري، وحَرِب وحُرِب، وخَضِب وخُضِب، وعَمِر وعُمِر، وعَلِق وعُلِق... ويوحي تحليل كوريلوفيتش (1959) Kurylowicz للتناوب الصوتي (apophony) في السامية أن فَعِل الساكنة والوسيطة عوضتها تدريجيا فُعِلَ المبنية لغير الفاعل، وإن لم يكن ذلك أصل معناها.

1. 2. خصائص تركيبية ودلالية

يتبنى جل النحاة ثلاث أطروحات في تحليلهم للبناء للمجهول، وهي :

أ) **أنه بناء للمفعول**

ب) أن المفعول **يحل محل الفاعل** وتجري عليه كثير من أحكامه

ج) أن الفاعل **لا يذكر** في البنية المبنية للمجهول

وقد اعتبروا أن الأصل في هذا البناء أن يبنى الفعل فيه للمفعول به، حتى إن ابن السراج سماه «المفعول الذي لم يسم من فعل به».(16) وبإمكان الفعل أن يبنى لأحد المفاعيل الأربعة التي ذكروها، وهي المصدر وظرف المكان وظرف الزمان والجار والمجرور، توسعا في هذا البناء. وهذا المفعول يرتقي إلى منزلة الفاعل (فيصير نائب فاعل، كما ذكر البعض)، وإذاك يسند إليه إعراب الرفع، ويراقب التطابق الذي في الفعل، ويمتنع تقديمه على الفعل... الخ. وقد كان لهذا التصور نتائج ليس فقط على مستوى التحليل، بل كذلك على مستوى المعطيات وانتقائها.

فإحدى النتائج المباشرة لهذا الموقف أنهم اشترطوا عند بناء الفعل اللازم للمجهول وجود مركب حرفي أو مركب ظرفي أو مصدر يصير بالضرورة فاعلا. وهذه الأطروحة أدت بهم إلى رفض البنى التي لايوجد فيها مركب من هذا النوع بجانب الفعل. ولما وجدوا أمثلة مثل (5)، حيث هذا الشرط غير متوفر خرجوها على حذف المصدر أو إضماره :

5) وبعد أن ضحك ورقص، قام الناس وافترقوا

وفي هذا الصدد يقول الاستراباذي : «...والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به. وقد أجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن يَنْتَظِرُ القعود قد قُعِدَ، والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقّع، أي قعد القعود

---

(16) الأصول، ج. 1، ص. 76.

"المتوقع. ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستُحْسِنَ، أي استحسن قيامي...».[17]

وفي رأينا أن الأولى أن تخرج هذه الأمثلة على البناء للمبهم الذي أسلفنا فيه القول، ولا يحتاج إلى هذا النوع من التقدير. والمبهم في تصورنا ضمير فارغ دلاليا هو ضم PRO، وهناك كثير من الأدلة على وجود مثل هذا الضمير في اللغات.

ونظير «قُعِدَ» أو «رُقِص» التي للمبهم الجمل التي يوجد فيها مركب حرفي، والتي اعتبروها مبنية للمفعول على السعة، واعتبروا المركب الحرفي فيها نائبا عن الفاعل، مع أن هذا التحليل لا مبرر له. تقول :

6) أ) قُعِدَ في المقهى

ب) سير بزيد

فتبني الفعل للضمير المبهم . أما «بزيد» ، فلا حجة في افتراضه فاعلاً ، كما ادعى النحاة. يقول ابن السراج : «ويجوز أن تقول : سير بزيد، فتقيم «بزيد» مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعا ولا يمنعه حرف الجر من ذلك، كما قال : ما جاءني من أحد، فأحد فاعل، وإن كان مجروراً «بمن»...».[18]

وقد بنوا على هذا التصور أحكاما على المعطيات لم تثبت صحتها. ففي هذا السياق منعوا تقديم الجار والمجرور على المبني لغير الفاعل، وخطأوا جملا مثل (7) :

7) بزيد استُهْزِئَ

فهذه الجملة لاحنة، في تصورهم، لأن المركب الحرفي فيها بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يقدم على فعله. ولا يصح أن تكون (7) ابتداء، لعدم وجود رابط ضميري

---

17) شرح الكافية، ج. 1، ص. 85

18) الأصول، ج. 1، ص. 78.

في الجملة المدمجة. ونحن لا نجد حرجاً في قبول مثل هذه الجمل. وهي جمل فيها بناء للمبهم، خلافا لما ادعاه النحاة.(19)

واشترطوا في الجار والمجرور أن لا يكون فيه الحرف حرف تعليل. ولا نكاد نجد أمثلة لهذه المركبات الحرفية التي لايصح أن يرد معها الفعل المبني لغير الفاعل. ويبدو أنها جمل مثل (8) :

8) جيء للتصالح

والعلة في رفض مثل هذه الجمل ليست واضحة. فقد نزلوا المركبات الحرفية هنا منزلة المفعول له الذي منعوا أن يصير نائب فاعل، لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية. يقول ابن السراج : «...المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو : جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير، فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى».(20)

فالذي يفهم من هذا الكلام أن (8) ليست لاحنة، إذ بناء الفعل لغير الفاعل لم يفقد الجار والمجرور معنى العلة. وإذا صح أن تكون (8) غير لاحنة، صحّ أن تكون (9) أيضا غير لاحنة، حيث المفعول له منصوب، والمركب برمته في محل رفع نائب فاعل :

9) جيء حبا فيك

إلا أن كلام النحاة يوحي بأن كلا من (8) و (9) لاحنتان ، لأنهم اشترطوا في الظرف والمصدر الاختصاص والتصرف، والمفعول له في (9) ليس مختصا، فلما خرجوا الجار والمجرور عليه خطأوه كما خطأوا الجمل مثل (9).(21) ويوضح هذا كلام الاستراباذي حين أقر منْعَ المفعول له والمفعول معه من النيابة عن الفاعل، إذ يقول : «...المفعول له والمفعول معه كذلك إنما لا يقومان مقام الفاعل لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن

---

[19] شرح المفصل، ج. 7، ص. 73، وكذلك عباس حسن، ن. م، ص. 78.

[20] الأصول، ج. 1، ص. 81.

[21] ابن عقيل، شرح الألفية، ج. 1، ص. 507 وما بعدها.

جاز أن لا يذكر لفظا كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر إذ هو جزءه، وكذا لابد له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن إذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا. فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع أن معه الواو التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه».(22)

فهذا الكلام وغيره يشكك في إمكان إنابة المفعول معه أو المفعول له عن الفاعل وتجريده من الحرف أو الإعراب (النصب) الذي يدل على المعنى الذي لايمكن أن يفيده بدونه. فهذا الكلام يبين أن جملا مثل (10) غير مقبولة كجمل موازية لـ (8) و (9)، بالتوالي :

(19) أ) * جيء التصالحَ

ب) * جيء حبٌّ فيك

غير أنه لا يَطْعَنُ ضرورة في نحوية جمل مثل (8) و (9)، أو الجملة «جيء للسمن» التي ذكرها الاستراباذي، والتي يشم من كلامه وكلام غيره أن ما يدعو إلى رفضها أصول «نظرية»، وأن المسألة لم تحدَّد باعتبار المعطيات الفعلية.

ونظير هذا رفضهم إنابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل. فلا تقول : «جلس عندك» مثلا، لئلا تُخْرِج الظرف عما استقر له في لسان العرب من لزوم النصب.(23) فهذه الجمل كلها مقبولة عندنا، باستثناء (10)، وهي مبنية للمبهم، ولا حاجة إلى افتراض أ) أو افتراض ب) أعلاه.

---

(22) **شرح الكافية**، ج. 1، ص. 84.

(23) ابن عقيل، ن. م.، ص. 508. وهذه الجمل يجب أن تكون مقبولة بإضمار المصدر، كما أضمروه في غيرها. فتقدير جيء للسمن، «جيء المجيء للسمن»... الخ.

وفي بناء الظرف مع الفعل المبني لغير الفاعل، افترضوا أن التركيب لا يكون سليما إلا إذا صار الظرف فاعلا، فأجازوا (11)، حيث الظرف فاعل مرفوع، ولحنوا ضمنا (12)، حيث الظرف لا ينوب عن الفاعل :

11) سيرَ يومُ الجمعة

12) سير يومَ الجمعة إلى الصلاة

ونعتقد أن (12) أكثر استعمالا من (11)، ومقبوليتها لا تطرح أي مشكل فيما نعلم.

وحين منعوا إقامة المفعول معه مقام الفاعل، لم يأتوا بأمثلة، ولم يدققوا في المعطيات. وبديهي أن واو المعية تمنع تسرب الإعراب إلى المصَاحِب، فلا يقال * «جئت وزيدٌ»، بل يقال «جئت وزيدا». وحين تبنى هذه الجملة إلى غير الفاعل، يجب أن نقول (13)، ولا يمكن أن نفكر في شيء مثل (14)، لأن المانع هنا هو المانع في الجملة السالفة :

13) جيء وزيدا

14) * جيء وزيدٌ

فهذا الاضطراب الذي نجده عندهم في المعطيات راجع إلى الافتراضين (أ و ب) أعلاه. فليس كل فعل مبني لغير الفاعل مبنيا للمفعول، وليس كل مركب من بين المفاعيل الأربعة التي افترضوها يمكن أن يصير نائبا عن الفاعل. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقا.

وأخيرا، ماذا عن الافتراض ج) ؟ فقد ردده الخليل والمبرد وغيرهما كثير،[24] ودافعوا عن فكرة حذف الفاعل، والاستغناء عنه، وعدم تسميته، وجهله من السامع أو المتكلم... الخ. وواضح أن هذا القيد غير صحيح، فالفاعل في المعنى يمكن ذكره، كما يمكن تجاهله، وليس شرطا في هذا التركيب أن لا يذكر الفاعل. وهذه بعض الأمثلة عن الحالات التي ينزع فيها الفاعل الأصلي، ويبقى مع ذلك حاضرا في

---

(24) انظر على سبيل المثال لا الحصر كتاب الجمل في النحو، ص. 118، والمقتضب، ج. 4، ص. 50.

التركيب بواسطة الحرف :

15) أ) فعلت ما أمرني
ب) فعلت ما أمرت منه
ج) أعجبني موقفك
د) أعجبت بموقفك

والآن، وقد دحضنا الافتراضات الثلاثة الأساسية في تصور النحاة القدامى للبناء لغير الفاعل، وشككنا في بعض المعطيات التي افترضوا وجودها او عدم وجودها، نريد أن ننتقل إلى تقديم تحليلنا لهذا البناء، مقارنين إياه في نفس الوقت بتحاليل أخرى منافسة.

2. بعض الإشكالات النظرية

2. 1. نظرية الربط العاملي والتحليل الإعرابي

عندما تبنى الأفعال المتعدية على فُعِل، تختلف عن مقابلاتها المبنية للمعلوم بشيئين أساسا :

16) أ) ينزع الفاعل (بدخول الحرف عليه أو بتركه) subject demotion
ب) «يُرقّى» المفعول إلى درجة فاعل object promotion

وفي ن رع التي يتبناها تشومسكي، اعتبر أن خاصية صيغة المجهول الأساسية هي امتصاص الإعراب (Case absorption)، بمعنى أن صيغة الفعل المجهول لا تسند إعرابا إلى مفعولها. وهكذا، فإن المفعول يضطر إلى الانتقال إلى مكان الفاعل حتى تُسْنِد له الصُّرفة إعرابا. فهذا ما يبرر وجود الخاصة ب) أعلاه، لأن المركب الاسمي المفعول لا يتلقى إعرابا في ذلك المكان، ولا يمكن أن يبقى في مكانه بموجب المصفاة الإعرابية (Case filter) التي تشترط أن يكون لكل مركب اسمي إعرابا. وبصفة أكثر دقة، فإن تشومسكي اعتبر أن الأفعال المجهولة، في الأنجليزية على الأقل، لها خاصيتان هما :

17) أ) لا يسند المجهول أعرابا

ب) ليس للمجهول فاعل محوري (thematic subject)

والمقصود بالفاعل المحوري الفاعل الذي يُسْنَدُ إليه دور دلالي بحكم فاعليته. فالفاعل (الأصلي) في البناء للمجهول ليس له دور مع الفعل المبني للمجهول.

وهكذا، فإن (17 أ) ترصد (16 ب)، بينما (17 ب) ترصد (16 أ). ولأن الجمل، خلافا للمركبات الاسمية، لا تحتاج إلى إعراب، فإن الأمثلة في (18) نحوية، بينما (19) ليست كذلك :

18) أ) * It was read the book

ب) * قُرِئَ الكتاب

19) أ) It was believed that John arrived

ب) ظُنَّ أن زيدا غبي

إلا أن الخاصة (17 أ) لا تقود ضرورة إلى نزع الفاعل. فهي لا تُخْرِجُ (20)، المماثلة لـ(19)، مع أنها لاحنة :

20) أ) * Bill was believed that John arrived

ب)* ظُنَّ عمرو أن زيدا غبي

فالقيد الإضافي الذي نحتاج إليه هو (17 ب) الذي يقر أن الفاعل لا يتلقى دورا محوريا من الفعل (أو المركب الفعلي على الأصح). فـ«عمرو» أو Bill لا يكونان منفذا ولا محورا للفعل، ومن ثم لحن (20). وكون الفاعل في (29) يتلقى دورا محوريا ليس بمشكل، لأن الأثر الذي يتركه بعد تنقل المركب الاسمي من مكان بعد الفعل إلى مكان قبله يتلقى دورا محوريا يورثه للفاعل الذي يُقْرَن إحاليا بالأثر، كما هو مبين في (22) :

21) أ) The book was read by John

ب) قُرِئ الكتاب

22) أ)

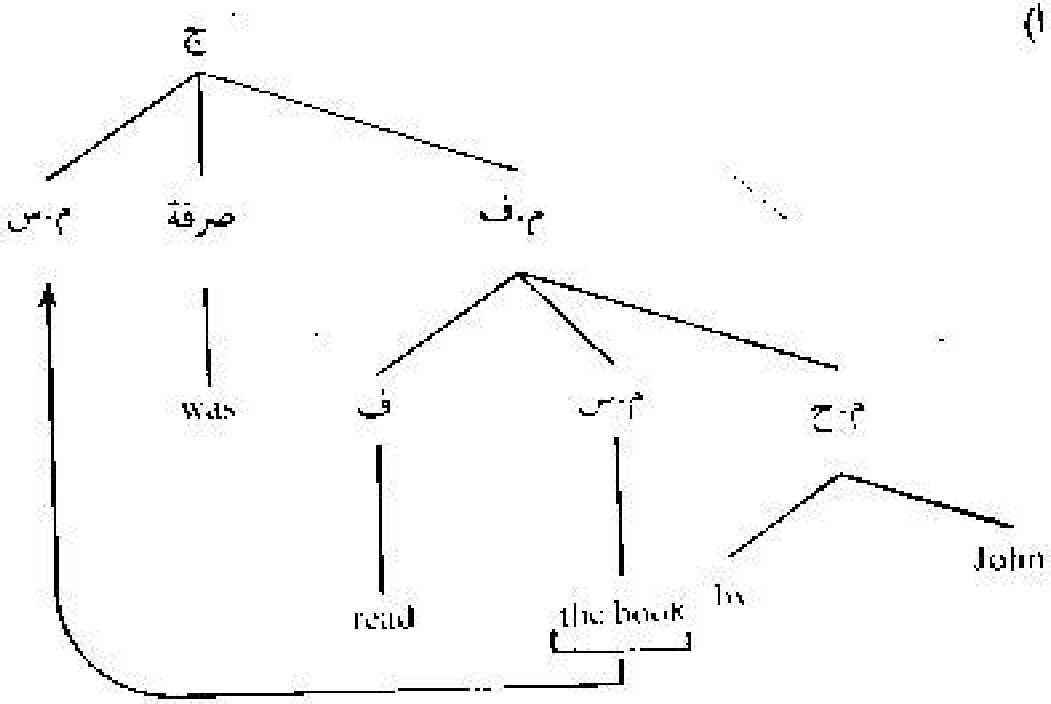
ج
م.س
صرفة
م.ف
was
ف
م.س
م.ح
read
the book
by
John

ب)

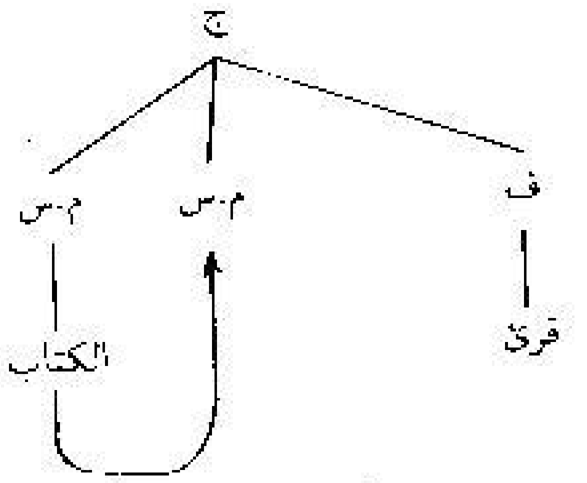
ج
م.س
م.س
ف
الكتاب
قُرئ

طبعا، يفترض تشومسكي أن هناك قاعدة تحويلية عامة هي «انقل أ» ([illegible])، تنقل المركب الاسمي من مكان المفعول إلى مكان الفاعل. وقد أوضحنا، في الفصل السابق، أن الفاعل والمفعول يوجدان، في هذا التصور، في فضائين شجريين مختلفين. فالفاعل «ابن» ج، وتعمل فيه الصرفة، بينما المفعول «ابن» م.ف، وتعمل فيه ف. وبما أن المفترض أن صيغة المبني لغير الفاعل لا تسند إعرابا إلى المفعول، وجب أن ينتقل المركب الاسمي المفعول إلى مكان الفاعل، حتى يتلقى

الإعراب (إعراب الرفع) من الصرفة. وتشومسكي يفترض أن جميع اللغات لها م.ف، وبالتالي فالبنية (22 ب) غير واردة. وعلى كل تبقى هذه مسألة خلاف بين اللغويين (انظر الفاسي الفهري (1985أ)).

من جهة أخرى، يتلقى المفعول دورا محوريا من الفعل (دور المحور في الموقع المبين في (22 أ)). وعليه، فإن انتقاله من موقع مصدر (يُسْنَدُ إليه فيه دور محوري) إلى موقع هدف يحتم ألا يُسْنَد إليه دور محوري آخر. وإلا وقع خرق للمقياس المحوري، إذ سيتلقى «الكتاب» دورين محوريين، واحد في مكان المفعول، والثاني في مكان الفاعل. فهذا ما جعل تشومسكي يفترض (17 ب) خاصيةً لهذا البناء، وبذلك يكون موقع الفاعل موقعا غير محوري ($\bar{\Theta}$-position)، بتعبير تشومسكي، في مقابل موقع المفعول الذي يكون موقعا محوريا ($\bar{\Theta}$-Position).

إلا أن هذين القيدين، مع هذا، يسمحان بوجود جمل في الأنجليزية مبنية للمبهم، كما في (23)، وهي جمل لاحنة :

(23 * It was played by the children

إذن نحتاج إلى قيد لإخراج هذه الجمل في الأنجليزية (أو اللغات التي لا تسمح بالبناء للمبهم مطلقا). وهذا قيد لا ينطبق في العربية، مثلا، لأننا قد نجد جملا مثل «لعب في المكان»، وهي مبنية للمبهم كما أسلفنا.

وقد اقترح وليمز (1979) قيدا على البناء لغير الفاعل في الأنجلزية، وهو أنه لا يكون إلا من المتعدي. واقترح برزيو (1981) Burzio وبيكر (1985) Baker قيدا على الضمير المبهم يجعله يقترن إحاليا (في الأنجليزية) بالفضلات الجُمْلِيّة فقط. فهذا القيد يميز (23) عن (19 أ).

إذن البناء لغير الفاعل في هذا التصور هو أساسا فقدان التعدية (detransitivisation) وفقدان المَحْوَرة (dethematisation) . وهناك وسيلتان لربط العلاقة بين هاتين العمليتين. فتشومسكي (1981) يعتبر فقدان التعدية

الخاصية الأساسية، أو بعبارة أوضح، خاصية المجهول الأساسية هي عدم قدرة الفعل على إسناد إعراب إلى المفعول. أما فقدان القدرة على تلقي دور محوري (فقدان المَحْوَزة)، وهي الخاصية التي تُسْنَدُ إلى موقع الفاعل، فإنها تشتق من الخاصية السابقة بالمبدأ التالي :

24) إذا كان م.س يعمل فيه ف ولا يسند له إعراباً، فإن م.ف الذي رأسه ف لا يسند دوراً محورياً.

وهذا التحليل يطرح عدة مشاكل. أولها أن المبدأ المذكور لا ينطبق على الأفعال اللازمة التي تبنى لغير الفاعل. ثم إن اعتبار المجهول نوعاً من التلزيم (detransitivisation) لا ينطبق على الحالات التي يتعدى فيها الفعل إلى أكثر من مفعول، مثل (25) :

25) أعطي زيدٌ الكتاب

ففي هذه الحالة، يفترض تشومسكي أن المفعول الثاني يسند إليه الفعل «إعرابا ثانيا»[25] ولكن هذا الاقتراح يجعل المبدأ (24) لا ينطبق إلا على حالات التعدي لواحد، وبالتالي يكون غير كاف وغير شامل.

وهناك مشكل آخر في المبدأ المذكور. فهناك، مثلا، حالات يصير فيها الفعل مبنيا لغير الفاعل المبهم، ومع ذلك لا يُرَقّى المفعول، بل يظل مفعولا منصوبا. فقد ادعى الكوفيون أن هذه التراكيب موجودة في اللغة العربية، واستدلوا على ذلك بقراءة أبي جعفر «لِيُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون». فالفعل هنا مبني لغير الفاعل، والمفعول به منصوب لم ينقل للنيابة عن الفاعل. وقد أورد أمثلة من هذا في اللغة الأكرينية (Ukrainian). وهذا واحد منها :[26]

26) Stadion bulo zbudovano v 1948 roci
1948 في مبنيا كان (مجهول) ملعبا (منصوب)
«بني الملعب في 1948»

ويزيد تشكيكا في تحليل تشومسكي للبناء لغير الفاعل (بأنه أساسا امتصاص الفعل للإعراب) أن المركب الاسمي الذي ينوب عن الفاعل في بعض اللغات مثل

---

25) انظر تشومسكي (1981) وكين Kayne (1984) في هذا الصدد.

26) انظر سوبين (1985) Sobin.

الإيسلندية يمكن أن يحمل الإعراب الذي يتلقاه عادة كمفعول. ففي المثال التالي يحمل نائب الفاعل إعراب «الممنوح» dative الذي يحمله عادة حين يكون مفعولا للفعل المذكور، مما يبين أن هذا الإعراب لم يسند إليه بواسطة الصرفة (التي تسند إعراب الرفع)، بل هو إعراب الفعل :(27)

(27 hjalpa Var Honum
مُعاناً كان إياه (ممنوح)
«أُعين»

ووسيلة ثانية للربط بين الخاصيتين (17 أ) و(17 ب) هو أن تجعل (17 ب) الخاصية الأساسية للبناء، و(17 أ) الخاصية المشتقة منها بواسطة المبدأ التالي (وهو المبدأ الذي عرف بتعميم برزيو (1981)) :

28) **إذا كان فاعل الفعل غير محوري، فإنه لا يسند إعرابا**

وهذا التحليل يعاني أساسا من نفس المشاكل التي يعاني منها التحليل الأول، وخصوصا مشكل إسناد الإعراب إلى المفعول الثاني في (25)، وكذلك إسناد الإعراب إلى المفعول في بناء المبهم... الخ.(28)

2. 2. تحاليل علاقية

يحلل النحو العلاقي (Relational Grammar) المجهول باعتباره عملية ارتقاء أساسا (advancement). **فهو يعتبر أن (16 ب) هي الخاصية الأساسية للمجهول**، وأن (16 أ)، حيث يترك الفاعل أو يصير منزوعا «عاطلا» بواسطة الحرف (chômeur)، خاصية مشتقة من المبادئ العامة للنظرية. إلا أن هناك مشاكل في

---

(27) انظر زينن، ميلن وثرينسن (1985) Zaenen, Maling And Thráinsson

(28) انظر كيرمكي (1985).

تحليل البناء المبهم على الخصوص. فبرلمتر وبسطل (1983) (Perlmutter and Postal) يجعلان من البناء للمبهم بناء للمفعول بطريقة غير طبيعية، إذ يفترضان أن المبهم مشتق من فعل لازم له مفعول «دمية» (dummy object) ينتقل إلى الفاعلية كما ينتقل المفعول العادي. إلا أن افتراض هذه الدمى في مواضع غير مقيدة يهدد بإفراغ أحد القيود الأساسية في النحو العلاقي من محتواها، ويتعلق الأمر بـ «قانون البطالة المبرر» (The Motivated Chômage Law).(29)

ويعتبر النحو الوظيفي المعجمي (Lexical Functional Grammar) أن البناء للمجهول يتم بواسطة عمليتين معجميتين لاشتقاق الفعل المبني للمجهول. فضمن **قواعد الحشو المعجمية** (lexical redundancy) التي تغيرالعلائق النحوية للموضوعات، اقترحت بريزنن (1982) القاعدتين التاليتين :

29) مف ← فا

30) فا ← ح مف (ح : حرف)

فهاتان القاعدتان تمثلان عمليتي «الترقية» و«الإنزال» أو النزع. وضمن المشاكل الذي يطرحها هذا التحليل، والتي لا يجيب عنها النحو المعجمي الوظيفي، أن عمليات تغيير العلائق بين الموضوعات ليست مقيدة بالنظرية، إذ ليس هناك ما يمنع وجود قواعد تغير علائق الموضوعات بصفة اعتباطية، كأن تكون هناك قواعد تقول : فا ← مف، أو مف1 ← مف2... الخ.(30)

2. 3. البناء للمجهول عملية إنزال للفاعل الأصلي

القواعد التي تحدث تغييرا في العلائق النحوية تقوم إما بإضافة أحد الموضوعات أو نزعها. فالمجهول أساسا نزع للفاعل المنطقي. وتحليل النزع يمكننا

---

29) مفاد هذا القانون أن العاطل حدّ ينزع ليحل محلّه حدّ آخر تم ترقيته. ولا يمكن أن يكون العاطل غير حدّ في الطبقة العلائقية الأولى.

30) انظر كيرسكي (1985).

من توحيد البناء للمفعول والبناء للمبهم في عملية واحدة سميناها البناء لغير الفاعل. والمقصود هنا هو البناء لغير الفاعل الأصلي أو «المنطقي». وقد دافع عن تحليل النزع قليل من اللسانيين ضمنهم كينن (1975) (Keenan) وكمري (1976) (Comrie)، وكذلك كيرسكي (1985) الذي نتبنى جزءا من تحليله للنزع هنا.

فالخاصية الأساسية لصيغة الفعل المبني لغير الفاعل هي أن الفاعل منزوع. أما الخصائص الأخرى، فيمكن أن تستخلص، عادة، من القيود العامة، أو القيود الخاصة بلغة من اللغات.

ونتيجة لافتراض النزع، لا يمكن أن يربط الفاعل المنزوع إلى الفعل نحويا، كأن يتلقى الإعراب من الصرفة المضمنة فيه، أو أن يراقب صرفة التطابق الملصقة به...الخ. فلا يمكن أن يكون الفاعل إلا «عاطلا» (chômeur)، أي ليس بحدّ (term)، وإنما هو مربوط إلى الفعل بواسطة رابط «دلالي» كالحرف، أو إعراب المنزوع... الخ.

إذن الخاصية الأساسية في هذا التصور هي (16 أ). أما (16 ب)، أي ترقية أحد المكونات الأساسية إلى مكان الفاعل، فليست ضرورية، كما هو واضح في حال البناء للمبهم. ثم إن «ترقية» المفعول إلى الفاعلية وتوريثه خصائص الفاعل كالرفع ومراقبة التطابق... الخ، يتم فقط بواسطة قواعد الربط العامة في اللغة، لأن الصرفة تُرْبَطُ إلى أعلى دور حدّ، وكذلك الرفع... الخ. إذن باعتماد افتراض النزع، ننتظر أن تنتج الخصائص الأخرى للمحمول عن ضوابط وقواعد عامة في النحو، وضمنها القواعد التي تتحكم في الجمل المبنية للمعلوم.

2. 4. ابن السراج وإزالة الفاعل

وقبل أن ننتقل إلى تحليل المعطيات العربية في ضوء تحليل النزع، نريد أن نورد هنا بعض أفكار ابن السراج في أصوله التي ركز فيها على «زوال» الفاعل أو «إزالته» أو الاستغناء عنه في البناء لغير الفاعل، وعارض تلك الإزالة والنقصان

من عدد المحلات بالزيادة أو الإضافة التي تحدث في التعدية بالهمزة أو التضعيف. وبذلك يكون قد طرح المسألة من زاوية تغيير المحلات والزيادة أو النقصان في عددها، وهي زاوية مشابهة للزاوية التي طرحنا منها المشكل. يقول : «...وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به، ولا يستغني دونه، ولذلك قلت : إذا كان مبنيا على فعل بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعل به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبا، وإنما ارتفع لما زال الفاعل (...) فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو : ضربت زيدا، أزلت الفاعل وقلت : ضرب زيد، فصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب لأن الذي كان منصوبا قد ارتفع. وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو : أعطيت زيدا درهما، فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أعطي زيد درهما، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل،وبقي منصوب واحد في الكلام [...] فعلى هذا يجري هذا الباب. وإن كان الفعل لا يتعدى لم يجز ذلك فيه، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بقي الفعل غير متعد، وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعديا إلى واحد، وإن كان متعديا إلى ثلاثة، بقي الفعل يتعدى إلى اثنين، فعلى هذا فقس، متى نقلت «فَعَل» الذي هو للفاعل إلى «فُعِل» الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحدا. وإذا نقلت «فَعَلْتَ» إلى «أفعلت»، فإن كان الفعل لا يتعدى في «فعلت» فعدّه إلى واحد إذا نقلته إلى «افعلت» [...] إذا نقلت «فعلت» إلى «أفعلت» زدت في المفعولات واحدا أبدا، فتبين ذلك فإني إنما ذكرت «فعَلت» وإن لم يكن من هذا الباب، لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها.»(11)

والحق أنني لم اجد عند غير ابن السراج تحليلا مماثلا لهذا، وهو يقترب عدد من مناحيه العامة مما سأذكره هنا (أو في الفصل المتعلق بالتعدية)، وخصوصا في شأن الزيادة والنقصان في المحلات، وكذلك بصدد الإعراب.

---

(11) انظر الأصول، ج. 1، ص. 77 ـ 78.

3. تحليل المعطيات العربية

للتوصل إلى حصر خصائص طبقة الأفعال التي يمكن بناؤها لغير الفاعل لابد من التنبه إلى الملاحظات التالية :

أ) إن هذه الطبقة ليست هي طبقة الأفعال المتعدية. فهناك أفعال متعدية لا مجهول لها، وهناك أفعال لازمة قد تبنى للمجهول. وهذه أمثلة لبعض الأفعال المتعدية التي لا تبنى لغير الفاعل :

31) أ) بلغ الخبر الرجل
ب) * بُلغ الرجل

32) أ) يزن الديك منوين اثنين
ب) * يُوزنُ منوان اثنان

33) أ) كلف الكتاب نصف الدخل
ب) * كُلّفَ نصف الدخل

وقد أوردنا أعلاه أمثلة للأفعال اللازمة التي تبنى لغير الفاعل. فهذه الملاحظة تخالف بوضوح ادعاء النحاة أن المجهول بناء للمفعول به أساسا (كما ذهب إلى ذلك ابن السراج صريحا حين أقر أن هذا البناء بناء للمفعول الذي لم يسم من فعل به)، أو بناء للمفعول الذي ينزل منزلة المفعول به كالظرف والمصدر، فالتعدي هنا على السعة. وسنعود إلى خصائص هذا النوع من التعدي.

ب) لو أخذنا بالتمييز الذي وضعه النحو الغربي بين المجهول المبني للشخص (personal passive) والمجهول المبني لغير الشخص (impersonal)، وهو ما يقابل في اصطلاحنا المبني للمفعول والمبني للمبهم على التوالي، قلنا إن تصور النحاة اعتبر البناء لغير الفاعل محصورا في البناء للمفعول، أي للشخص، ولم يعترف بوجود

لغير الشخص أو للمبهم،(32) مع أن تحليل المعطيات يزكي وجود صنفين من البناءات لغير الفاعل : صنف البناءات للمفعول وصنف البناءات للمبهم.

وهذا التمييز لا يطابق كذلك تصنيف الأفعال إلى متعدية ولازمة. فهناك أفعال متعدية قد تبنى لغير الشخص أو للمبهم، وعلى هذا خرجنا الآية «ليجزى قوما...»، وكذلك نخرج الآية «ويخرج له يومَ القيامة كتابا».(33) وقد قدمنا مثالا على هذا من اللغة الاكرينية في (26)، حيث يبنى الفعل للمبهم ولا يُرَقَّى المفعول إلى الفاعلية. وبمقابل هذا، هناك أفعال لازمة (عادة) قد تبنى بناء الشخص أو المفعول، فيصير الظرف فاعلها، وكذلك المصدر، كما في الأمثلة التالية :

34) صِيمَ رمضانُ

35) صِيم صيامٌ مقبولٌ

فوجود جمل مثل (34) و(35) في اللغة العربية (القديمة)، أو في لغات أخرى شيء متنبأ به، لأن البناء للمجهول هو أساسا نزع للفاعل وإنزال له من منزلة الحد إلى منزلة غير الحد، وهو لا يحتم ضرورة انتقال المفعول إلى مكان الفاعل. فهذا الانتقال تختلف شروطه من لغة إلى لغة. فوجود جمل مثل (34) و(35) يرجع إلى كون الفضلات الملحقات أو غير الحدود يمكن أن تُعامَلَ (في اللغة العربية) مُعامَلَةَ الحدود، فتصير قابلة للربط النحوي الذي يجعل منها فواعل، في غياب موضوعات تَحْتَلُّ درجة أعلى في سلمية الأدوار الدلالية.

ج) يلعب التمييز بين أفعال السكون (stative verbs) والأفعال غير الساكنة (non-stative) دورا في تحليل المعطيات. وإذا كانت الأفعال الضاربة في السكون لا تبنى للمجهول، فإن ذلك لا يمتد إلى كل الأفعال الساكنة.

---

(32) نستثني من ذلك السيوطي الذي أقر بوجود «ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميرامبهما يحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدهما»، الهمع، ج. 1، ص. 163.

(33) ومعلوم أن مثل هذه البنى غير ممكن في اللغة الحالية. في تخريج الآية، انظر رأي فليش (1979) Fleisch ورترو (1983) Retso.

فلائحة الأفعال التي لا تبنى تضم فَعَلَ وافْعَلَّ وافعالَّ (وكذلك الصيغ القليلة الاستعمال مثل افوعل وافعلنى وافعوّلَ وافعنلل) سواء دلت على حالات ثابتة أو غير ثابتة أو على صفات أو سجايا (قرب، رحب، كرم، جبن، قصر، حسن...). ولا تبنى فَعِل كذلك عندما تدخل على صفات أو ألوان أو أمراض أو عاهات... (نشِع، بخِل، عرِج، عوِر، وبِخ، دنِس، قوِي،قلِق...). والملاحظ أن هذه المعاني السكونية يمكن التعبير عنها بصيغة فُعِلَ إلى جانب فَعِلَ. فهذه الصيغة ليست دائما مبنية للمجهول (دَهِشَ، دُهِشَ، ذَهِلَ، ذُهِلَ...)، بل يبدو أنها كانت تنتمي إلى تصريف المعلوم في السامية الغربية، بعد الانفصال عن الأكادية، إلى جانب الصيغ الأخرى (فَعَلَ، فَعِل، فَعُل). وهذا ما يفسر وجودها على صيغة المجهول دون أن تأتي منها صيغة أخرى على فَعَلَ مثل جُنّ وزُكم وسُلّ... الخ.(34) أما بالنسبة لصيغة «فَعُلَ»، فهناك أفعال منها لا تبنى أيضا، مثل «مات» و«وزن» و«دام»... الخ.

إلا أنه يجب التنبيه إلى أن بعض الأفعال الساكنة تبنى لغير الفاعل. وهي أفعال مثل : حَزِن، ونشط، وضحِك، وعرف، وانتسب، وملك، واحتوى... الخ. وهذه بعض الأمثلة :

36) أ) ما هكذا تملك الأرض

ب) ضُحِك في المقهى

د) يمكن بناء أي فعل لازم للمبهم شرط أن يكون فاعله «المنطقي» [+ حي] animate. **وهذا يخالف تحليل پرلمتر Perlmutter (1978) الذي يقر بأن الفعل** اللازم لا يبنى إلا حينما يكون فاعله منفذا (أو بعبارة أدق حين يكون «لا أركتيا» unergative بتعبير پرلمتر). ولا يبنى مع الفعل الذي فاعله محور (أو بصفة أدق

---

34) انظر في هذا الصدد كوريلوفيتش Kurylowicz (1959) وفليش (1979). ويذهب جورج سعد Saad (1983) عن خطأ في اعتقادنا، إلى أن هذه الأفعال مجهولة، وإن لم يأت منها معلوم، والحجة في رأيه، أن اسم المفعول يأتي منها. وهذا المنطق غامض ودائري، لأن صيغة اسم المفعول قد تكون لها علاقة بصيغة «فعل» دون أن تكون «فعل» ضرورة خاصة بالمجهول.

لا منصوبة unaccusative بتعبير برلمتر). والجمل التالية تمثل لهذا القيد، قيد الحيوية:(35)

37) أ) جيء إلى هنا
ب) ضحك في هذا المكان
ج) سبح في النهر
د) سقط في النهر
هـ) زُئِرَ هنا ونُعِقَ

38) أ) سقط الثلج هنا
ب)* سقط هنا

بعد هذه الملاحظات الأولى التي أكدنا فيها وجود طبقتين فرعيتين للبناء لغير الفاعل، طبقة البناءات للمفعول وطبقة البناءات للمبهم، وبينا أن الطبقتين

---

35) طبعاً، ليس تفريق برلمتر دلاليا (أو محوريا)، وإنما هو علاقي. فالطبقة أو القشرة الأولى (initial stratum) هي مستوى من مستويات التمثيل التركيبي للمحمول مع موضوعاته، وهي في المحمولات الأحادية المحل إما من نوع أ)، أو من نوع ب) :

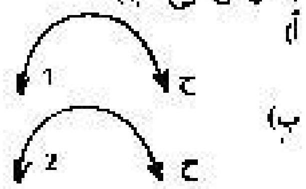

فالبنى مثل أ) تسمى بنى اللاأرجتي (unergative)، والبنى من نوع ب) تسمى بنى اللامنصوب (unaccusative). وقد يوحي وجود بنى مثل ب) بإمكان وجود بنية تركيبية بدون فاعل (أي بدون العلاقة 1). إلا أن هناك قانونا يحتم أن يوجد فاعل في آخر طبقة وهو قانون الواحد (1) في آخر طبقة (The final 1 law). ولذلك وجب، احتراما لهذا القانون، أن يتقدم 2 (المفعول به) في آخر طبقة إلى مكان 1. وهذا ما دعي بتقدم اللامنصوب (unaccusative advancement). انظر برلمتر وبوسطل (1983) Perlmutter and Postal. ولنبين أن البناء لغير الفاعل غير ممكن مع اللامنصوبات، لابد من إيراد قانون آخر هو قانون أحادية تقدم الواحد (the 1 – advancement exclusiveness law) الذي اقترحه برلمتر، والذي يحصر عدد إمكان ترقية الموضوعات إلى الفاعلية في 1. ولأن البناء للمبهم يحلل على أنه بناء لمفعول معية، ولأن تحليل اللامنصوب يقتضي تقدم المفعول الأصلي إلى الفاعلية، فإن قانون أحادية تقدم الواحد يتنبأ بعدم إمكان البناء للمبهم من اللامنصوب. إلا أننا لا ندري كيف يمكن تمييز المحمولات التي لها طبقة لامنصوبة أولى عن المحمولات الأخرى. بل إن برلمتر (1978) يوضح أن «...الفكرة الأساسية هي أن اللامنصوبية الأولى (initial unaccusativity) يمكن التنبؤ بها من دلالة الجملة» دون أن يحدد ذلك بدقة.

تشتركان في حدوث نزع للفاعل (الأصلي) فيها، وتختلفان في خضوعهما أو عدم خضوعهما لبعض القيود، وضمنها قيد الحيوية، ننتقل الآن إلى النظر في بعض المحدّدات المحورية العامة لهذا البناء، وكذلك محددات الربط النحوي أو الربط الدلالي فيه.

3. 1. سلمية الأدوار الدلالية

أبرزنا في الفصل الأول من هذا البحث ورود سلمية للأدوار الدلالية تتحكم في ربط الأدوار الدلالية بالوظائف النحوية، ونعيد هذه السلمية هنا للتذكير :

39) منفذ (علة) مصدر > هدف (مُعان، مستفيد) > أداة > محور > مكان

فهذه السلمية عامة كلية نفترض أنها تتحكم في كل أنواع علائق الربط بين الأدوار الدلالية والموضوعات. وهي سلمية تنطبق على الأدوار الحدود (أو المشاركة)، ولا تنطبق على الأدوار المُلْحَقة (كالظرفية والحالية مثلا) أو الأدوار الرئْضية (كالمحور theme، والذيل tail، والبؤرة focus... الخ).(36)

ففي خصوص إسناد الوظائف النحوية، ما تفترضه هذه السلمية (إضافة إلى قواعد الربط المذكورة في الفصل الأول) هو أن الفاعل يربط إلى أعلى دور في البنية المحورية، والمفعول إلى الدور الذي يسفله. وبما أن المبني لغير الفاعل (الأصلي) قد يكون له فاعل (نحوي) ومفعول، فإن بإمكاننا أن نختبر مدى صلاحية هذه السلمية لوصف المعطيات التي تهمنا في البناء لغير الفاعل. فإذا أثبتت هذه السلمية كفايتها التجريبية، أمكن، من جهة، أن نستخلص النتائج النظرية من قيامها،(37) وأمكن، من جهة ثانية، أن نستعملها كوسيلة استكشافية لفرز معطيات أخرى وتوضيحها.

---

36) في شأن هذا التصنيف للوظائف والأدوار، انظر الفاسي الفهري (1985 أ).

37) هناك نتيجتان مهمتان يمكن البحث فيهما. الأولى هي أن المعنى أو التصور لا يقل فطرية عن التركيب، وهو موروث بيولوجي كالتركيب. والثانية هي أن كلية هذه السلمية الدلالية تقتضي أن تكون صالحة كذلك في عمليات دلالية أخرى كالتأليف الدلالي في العبارات المسكوكة (idioms) ... الخ. انظر كيرسكي (1985).

فالمكان يكون مفعولا به منصوبا في جمل يكون فيها المحور فاعلا، كما في (40)، ويصير المكان فاعلا عند البناء لغير الفاعل، كما في (41) :

40) بلغ الرجل القرية

41) بُلغت القريةُ

ويُرْبط الهدف إلى وظيفة نحوية أعلى من وظيفة المحور، فيكون مفعولا أولا، إن كان المحور مفعولا ثانيا، أو فاعلا، إن كان المحور مفعولا به :

42) منح محمد هندا كتابا

43) كره محمد هندا

44) منحت هند كتابا

45) كرهت هند

فـ «محمد» في (42) فاعل منفذ (وهو أيضا مصدر)، و«هند» مفعول أول هدف، و«كتاب» مفعول ثان محور (إذ هو موضوع الحركة المجردة). و«محمد» في (43) مُعانٍ (experiencer) بتعبير فيلمور (1977)، أي فاعل فعل غير علاج. ونعتبر المُعاني فرعا للدور الدلالي الهدف. وفي (44)، يصير الهدف هو فاعل المبني للمجهول بعد أن نزع الفاعل الأصلي بالترك، ولا يصح أن يكون نائب الفاعل هو المحور إلا إذا نزع المفعول الأول، خلافا لما ادعاه بعض النحاة. بعبارة أخرى، نحوية الجملة (46) لا إشكال فيها، بينما الجملة (47) لاحنة، وهذا ما تتنبأ به السلمية :

46) منح كتاب لهند

47) * مُنِحَ كتابٌ هندا

فهذا الضرب من الأحكام يمثل ما توجد عليه العربية حاليا، وكذلك ما اتفق عليه جمهور النحاة (إلا الكوفيون) في وصف اللغة القديمة. فمن المعروف عن المبرد أنه لا يتشدد في حصر اللغة في ما سمع فقط، بل يورد عددا من الجمل على سبيل التمثيل ويعتبرها كلاما عربيا. ومع ذلك،فهويقر أن الجملة (44) جيدة، بينما (47)

محتملة الجواز، وهذا لا يبين وضعها، أهي معطى فعلي أم تمثيل. يقول : «فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطي زيد درهما. وكسي زيد ثوبا. فهذا الكلام الجيد. وقد يجوز أن تقول : أعطي زيدا درهم، وكسي زيدا ثوب، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل، وتنصب زيدا، لأنه مفعول.فهذا مُجاز والوجه الأول. ومن قال هذا قال : أُدْخِلَ القبرَ زيدا، وألبست الجبة أخاك».(38) فالمبرد وإن لم يخطئ أمثلة مثل (47)، إلا أنه يعترف أنها ليست في مرتبة (44) من حيث المقبولية.

والاستراباذي أوضح أن حفظ المراتب هو المسموع، وهو الوجه لائتمان التباس المفعول الأول بالثاني، وإن أجاز البعض العدول حين لا يكون التباس، وهذا بعض ما أورده في هذا الباب : «والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا [...] وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو «أعطيت زيدا أخاك». فإن لم تلبس لقرينة جاز العدول...».(39)

ويذهب الزمخشري وابن يعيش مذهبا مماثلا حين يربطان جواز تقديم المفعول الثاني (إلى الفاعلية)بأمن اللبس.يقول الزمخشري : «ولك في المفعولين المتغايرين أن تسند إلى أيهما شئت. تقول [...] كسي عمرو جبة [...] وكسيت جبة عمرا. إلا أن الإسناد إلى ما هو فاعل في المعنى أحسن...».(40)

وأنت ترى أن المبرد يورد مثالا آخر يخرق مظهريا السلمية التي أوردنا، وهو : «أدخل القبر زيدا». فـ«القبر» مكان، و«زيد» منفذ أو محور، وكان يجب أن يكون المنفذ فاعلا والمكان مفعولا، ويبدو أن هذه المراتب غير محترمة هنا. إلا أن مثل هذه الأمثلة يطرح مشكلين أساسا : مسألة معرفة هل هذه معطيات فعلية أو لا، ومسألة تحليل هذه المعطيات (إن وجدت).

---

(38) **المقتضب**، ج. 4، ص. 51

(39) **شرح الكافية**، ج. 1، ص. 84 ـ 85.

(40) **شرح المفصل**، ج. 7، ص. 76.

فبخصوص المسألة الأولى، هناك ما يشكك في وجود هذه المعطيات، لأنها لم تسمع، والظاهر أن النحاة أجازوها لأنها لا تعارض أصولهم. أما بخصوص المسألة الثانية، فهب أن «أدخل القبر زيدا» و«كسي الثوب زيدا» معطيات فعلية، فهذه المعطيات لا تمثل أمثلة مضادة بالضرورة، لأن ما يبدو هنا وكأنه مفعول قد يكون منفذا منزوعا بالنصب، لأن النصب إحدى وسائل النزع في اللغة العربية (للتفصيل، انظر فصل التعدية).

ويعلو المصدرُ الهدفَ في سلمية إسناد الأدوار الدلالية، وتوضح هذا الأمثلةُ التالية :

48) أ) بعته الثوبَ

48) ب) بيع الثوبَ

49) اشتريت منك الثوب

50) اشْتُرِيَ منك الثوبُ

فتاء المتكلم في (48أ) مصدر (في إحدى القراءات على الأقل، وقد تكون منفذا أيضا)، والهاء هدف (أو مستفيد) و«الثوب» محور. وحين يبنى الفعل لغير الفاعل (الأصلي) كما في (48ب)، تصير الهاء (المستترة) فاعلا، ويظل «الثوب» مفعولا بنفس الدور. أما في (49)، فإن المصدر منزوع بالحرف «من» أصلا (لأن «اشترى»، خلافا لادعاء المعجميين العرب أنها مثل «باع» معنىً ومحلات، لا يكون لها إلا دوران حدّان، والثالث منزوع ضرورة)، والفاعل هدف، والمفعول محور، تمشيا مع السلمية. وحين ينزع الهدف في المبني لغير الفاعل، كما في (50)، يصير المحور فاعلا.

والمنفذ أعلى في السلمية من المصدر، ولا يصير المصدر فاعلا إلا عندما ينزع المنفذ. وهذا تمثله الأمثلة التالية :

51) سَلَبهُ دينَه

52) سُلِبَ دينَه

53) سُلِب دينُه منه

ففي المثال (51)، تاء التأنيث منفذ فاعل، والهاء مصدر، و«الدين» محور. وفي (52)، الهاء المستترة في«سلب» مصدر فاعل، و«الدين» مفعول. وفي (53)، «الدين» فاعل محور، لأن «المصدر» نزع، وهو منزوع بالحرف «من»، كسائر المصادر المنزوعة.

وأخيراً، ماذا عن الأداة ومنزلتها في السلمية ؟ قد يبدو أن الأداة تنزل منزلة المنفذ، وأنها في توزيع تكاملي معه، علما بأن المنفذ [+حي]، بينما الأداة ليست كذلك. وهذا ما توحي به الأمثلة التالية :

54) فتح الرجل الباب

55) فتح المفتاح الباب

56) قتل السم الولد

إلا أن كَروبر (1965، 1976) لاحظ أن الأداة لا ترد إلا عندما يكون الفاعل منفذا. ولهذا نجد فرقا في المقبولية بين الجمل التالية :

57) أ) John broke the window with a hammer

ب) A hammer broke the window

ج) * The window broke with a hammer

فهذا يبين أن البنى المحورية التي تتضمن أداة تتضمن بالضرورة منفذا، وإنْ نُزِع بالترك في بعض البنى، كما في (57 ب). أما (57 ج)، فهي بنية مطاوعة لا تتضمن إلا محورا وأداة.

وقد ترد الأداة مفعولا في بعض البنى التي يرد فيها المنفذ فاعلا، ولا يمكن أن تصير نائب فاعل إلا عند نزعه :

58) أ) استعمل الرجل المسدس في الجريمة

ب) استُعْمِلَ المسدس في الجريمة

ومعلوم أن كثيرا من المحمولات التي يقبل فاعلها تأويل المنفذ يقبل أيضا دور المصدر في نفس الوقت، كما في «باع» و «استعمل» و«منح»... الخ. وعليه يكون

دور الأداة أسفل في السلمية من دور المنفذ والمصدر. و «سلب»، كما أسلفنا، تفصل المنفذ عن المصدر. وقد تُوهِمُ أمثلةٌ مثل (59) أن الأداة قبل المصدر، وأن «المال» فيها أداة (مجردة)، إلا أن الأولى أن تخرج هذه الأمثلة على وجود علة فاعل :

59) أ) سَلَبَ المالَ زيدا دينه

ب) سُلِبَ زيد دينه بالمال

فالعلة يمكن اعتبارها منفذا مجردا، ولذلك جعلناها في السلمية فرعا للمنفذ، وفي منزلته. وإذا كانت العلة في منزلة المنفذ، فلا غرابة أن يمتنع ورودها فاعلا للبناء لغير الفاعل الأصلي، لأنها هي أعلى فاعل أصلي ممكن، ولا تكون مفعولا إلا في البنى السببية. وقد لاحظ النحاة أن المفعول له لا يرد نائب فاعل، ولكنهم لم يقولوا لماذا. والمفعول له يدخل ضمن العلة في تحليلنا. وهذا ما يفسر الأحكام النحوية التالية :

60) أ) أباع الفقر محمدا بيته

ب) باع محمد بيته فقرا

ج) باع محمد بيته من الفقر

د) * بيع فقر

فأنت ترى أن المفعول له في (60ب) يمكن أن يرد فاعلا علة لبنية سببية كما في (60أ). وقد تُنْزَع هذه العلة نصبا، كما في (60ب)، أو بالحرف، كما في (60ج). إلا أن العلة لا تصير نائب فاعل، كما يتبين من لحن (60د).

والأداة، خلافا للعلة، قد ترد فاعلا للمبني لغير الفاعل، كما بينا أعلاه. فهذا يوحي بأن «المال» في (59) ليس أداة. وهذا يثبت أيضا أن المنفذ والمصدر في السلمية قبل الأداة.

ولم نعثر على أمثلة توجد فيها الأداة حدا إلى جانب الهدف. وكل الأمثلة التي عثرنا عليها توجد فيها الأداة منزوعة مع الهدف، وبما أن الأداة تعلو المحور

في السلمية وتَسْفُلَ المصدر، وضعناها بعد الهدف لأنه ليس هناك ما يوحي بأن الأداة بين المصدر والهدف، وخصوصا إذا اعتبرنا المصدر والهدف مقولة واحدة هي المسار (path).[41]

3. 2. قيود أخرى على البناء لغير الفاعل

بينا في الفقرة السابقة بما يكفي أن بنى الأفعال المحورية التي يأتي منها البناء للفاعل تخضع لسلمية الأدوار المذكورة في (39). ونعود هنا لبيان العلة في عدم ورود البناء لغير الفاعل من بعض البنى المحورية.

فالمفعول الثاني لا يصير فاعلا مع مفعول أول غير منزوع، كما أسلفنا. وهذا ما تتنبأ به السلمية. فإذا صادفنا ما يوحي بعكس هذا، أمكن أن نخرجه تخريجا آخر. لنتأمل الجمل التالية :

61) أ) بلغ زيد الرجلَ
ب) بُلِغ الرجلُ
62) أ) بلغ الخبرُ الرجلَ
ب) * بُلِغَ الرجل

ففي (61أ) ، يكون الفاعل منفذاً في قراءة (ومحوراً في قراءة أخرى)، والمفعول هدفا، بينما في (62أ) «الخبر» محور، و «الرجل» هدف. وقد يبدو أن تراكيب مثل (62أ) تمثل مثالا مضادا (counterexample) للسلمية، إذ الفاعل في منزلة أدنى مما يبدو وكأنه مفعول. إلا أن هذا لا يكون صحيحا إلا إذا بينا أن «الرجل» مفعول بالفعل في (62أ)، ولو كان الأمر كذلك، فإن ما ننتظره من هذا المفعول هو أن يرقى إلى الفاعلية عندما نبني الفعل لما لم يسم فاعله. إلا أن هذا الرائز يبين أن البناء للمجهول هنا غير ممكن، وهذا ما يدل عليه لحن (62ب)

---

41) انظر جاكندوف (1983) Jackendoff في شأن هذا الطرح.

(خلافا لسلامة (61ب)). وهذا يوحي أيضا بأن «الرجل» هنا منزوع بالنصب، على غرار كثير من الملحقات أو المنزوعات المنصوبة. فربط الرجل هنا «دلالي»، وليس نحويا.

أما (61أ)، فبنيتها المحورية ملتبسة بين بنية مماثلة لبنية (62أ)، (حيث المرفوع محور والمنصوب هدف، إلا أن المنصوب غير مربوط نحويا)، وهي البنية التي تمثل لها في (63)، وبين بنية يكون فيها «زيد» منفذا فاعلا و «الرجل» هدفا مفعولا به (ومربوطا نحويا إلى الحمل)، وعليه يصوغ أن يصعد إلى مرتبة الفاعل، كما تمثل ذلك (64). وتمثل (65) البنية المحورية للبناء لغير الفاعل :[42]

63) [> «بلغ» محور > ^هدف]

64) [> «بلغ» هدف > منفذ]

65) [> «بلغ» هدف > ^منفذ]

ولنعد الآن إلى أمثلة مثل (32) و (33) المذكورة أعلاه. ونعيدها هنا للتذكير :

32) أ) يزن الديك منوين اثنين

ب) * يوزن منوان اثنان

33) أ) كلف الكتاب نصف الدخل

ب) * كلف نصف الدخل

يفترض دجاكندوف (1972) أن مثل هذه الأفعال في الأنجليزية لا تبنى للمجهول لأنها تخرق السلمية التي صاغها، وهي (66) (ويوجد المكان هنا قبل المحور) :

66) منفذ > مصدر > محور
هدف
مكان

---

1. نستوحي جزءا من الأدوات الصورية المستعملة هنا من كيرسكي (1985).

فإذا كان مفعول هذه الأفعال مكاناً، وفاعلها محوراً، كما يفترض ذلك، وإذا كان فاعل المجهول يجب أن يكون أدنى في السلمية من فاعل المعلوم، فإن لحن هذه الجمل يصبح متنبأ به. إلا أن هذا التحليل فيه نظر، لأن مثل هذه التراكيب سليمة البناء في بعض اللغات كلغات البنتو، كما يلاحظ ذلك كمنيي (1980) Kimenyi. فعدم مقبولية هذه الجمل يرجع إلى برامتر أو خاصية تختلف فيها اللغات، ولا يمكن أن يرصدها قيد كلي ينطبق على عموم اللغات. فهذه الأفعال ضاربة في السكون، وهناك اختلاف بين اللغات في درجات السكون التي تقبله اللغات في البناء لغير الفاعل.(43)

3. 3. التوسع في المفعولية

ذهب النحاة في تحليل المبني لغير الفاعل مع المصادر أو الظروف من المكان والزمان أو المركبات الحرفية (الجار والمجرور) مذاهب متعددة ومختلفة، خلافا لما ذهبوا إليه في خصوص تحليل الفعل المتعدي المبني للمجهول والذي يلفت النظر في اختلافاتهم أنها لم تكن مدعمة بالمعطيات الفعلية، وإنما كانت انطباعات فردية لا تدعمها التجربة، أو تخريجات لبعض الأصول التي اعتمدوها. ولن نعرض هنا لهذه الخلافات، وإنما نكتفي بإيراد بعض أقوالهم فيما نعتبره واردا لوصف اللغة العربية الحالية.

فقد ذهب البصريون (إلا الأخفش)، وخالفهم في ذلك الكوفيون، إلى أنه إذا توارد بعد الفعل المبني لغير الفاعل مفعول به ومصدر وملحقات أخرى تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده. والكوفيون جوزوا جملا مثل : «ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً»، فأقاموا المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول

---

(43) انظر كينن (1985). وقد اقترحنا في الفاسي الفهري (1986 أ و ب) أن يرجع لحن هذه التراكيب وتراكيب مماثلة مثل «بلغت قامتي مترين، قفزت مترين...الخ)، إلى صفة التأثر، حيث لا يبنى إلا ما له صفة [+ متأثر].

به. ولا أثر لمثل هذه التراكيب في العربية الحالية. وموقف البصريين هو الأسلم. ومعنى ذلك، بعبارة أخرى، أن بناء الفعل على أحد الملحقات لا يقع إلا إذا كان الفعل غير متعد، وهو مع المتعدي غير جائز.

ولأنهم اعتبروا أن البناء لغير الفاعل بناء للمفعول، فقد اشترطوا، خطأ كما أسلفنا، أن يتوارد مع الفعل ما يُقام مَقام المفعولِ (فالفاعل). ويوضح هذا جليا ابن يعيش : «...فإن كان الفعل غير متعد إلى مفعول به نحو «قام» و «سار» لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله لأنه إذا حذف يصاغ الفعل للمفعول، وليس لهذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل [...] فإن كان معه حرف جر من الحروف المتصلة بالفعل، أو ظرف من الظروف المتمكنة زمانا كان أو مكانا، أو مصدر مخصوص فحينئذ يجوز أن تبنيه لما لم يسم فاعله لأن معك ما يقام مقام الفاعل...».(44)

ثم إن النحاة أجازوا أن «...تقيم أي هذه المفاعيل شئت مقام الفاعل وهي مستوية في ذلك. فتقول سير بزيد فرسخين يومين سيرا شديدا، فتقيم الجار والمجرور مقام الفاعل لأنه في تقدير المفعول به [...] ويجوز أن تقول سير بزيد فرسخان يومين سيرا شديدا [...] فإن أقمت اليومين مقام الفاعل جاز أيضا ورفعته [...] فإن أقمت المصدر مقام الفاعل قلت سير بزيد فرسخين يومين سير شديد ترفع الذي تقيمه مقام الفاعل وتنصب سائر أخواته».(45)

وقد بينا في فصل التعدية أن الفعل الذي سماه النحاة متعديا بالحرف فعل له خصائص الفعل اللازم، لا المتعدي. وحين يبنى لغير الفاعل، يجب أن يكون فاعله المنطقي له صفة [+حي]، بخلاف المتعدي.

وهناك خاصية أخرى تميز المركب الحرفي الملحق عن الملحقات الأخرى التي تصير فواعل مع المبني للمجهول. فالمصدر والظرف يتصرفان تصرف الفاعل في تلقي إعراب الرفع، ومراقبة الصرفة...الخ. تقول :

---

44) شرح المفصل، ج. 7، ص. 72 ـ 73.

45) ن. م.، ص. 73.

67 أ) غُنِّيَتْ أغنية رقيقة

ب) سير السير البطيء

فأنت ترى أن المصدر (أو اسم المرة في الأول) يطابقه الفعل، ويتلقى إعراب الرفع كالفاعل. وكذلك في (67ب). ومَرَدُّ هذا، حسب النحاة، إلى أن المصدر والظرف حين يسند واحد منهما إلى الفعل المبني لغير الفاعل يصير مفعولا على الحقيقة، فإذا ارتقى فاعلا تصرف تصرف الفاعل العادي. فابن السراج، مثلا، يؤكد أن «المصادر والظروف من الزمان والمكان لا يُجْعَل شيء منها مرفوعا في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح، فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل».[46] ويضيف ابن يعيش في نفس الاتجاه : «كأن الفعل وقع به كما يقع بالمفعول الصحيح».[47]

ونعتقد أن هذا التحليل، في جوهره، مصيب. وما يقع هنا هو عملية تسير في اتجاه معاكس لعملية النزع أو الإنزال. إنها عملية **ترقية** (promotion) أحد الأدوار الهامشية أو الربضية أو الظرفية إلى دور حد أو دور نووي، أو هي عملية **تنوية** (nuclearization)، وهي معاكسة لعملية التهميش أو الإنزال أو التربيض الذي يحدث حين ينزع أحد الأدوار الحدود، وينقل من دور مربوط نحويا إلى دور مربوط بواسطة إلى الحمل، على غرار الملحقات.

وواضح أن هذه الترقية لا يمكن أن تحدث إلا عند عدم وجود المفعولات التي يتعدى إليها الفعل عادة، أو نزعها، كما في (68)، ونعتقد أن هذه نتيجة من نتائج افتراض السلمية :

(68) أ) دُخِلَ دخولٌ قوي إلى الدار

ب) * دخل دخولٌ قوي الدار

---

[46] **الأصول**، ج. 1، ص. 81.

[47] ن. م.، ص. 73.

فافتراضنا هو أن الدور الذي يضاف إلى المحمول هنا يكون أسفل دور، وهي إضافة معاكسة لإضافة دور في التعدية بالهمزة، إذ يكون الدور المضاف أعلى دور.[48]

وقد ذكر النحاة أن الملحقات الأخرى لا تصير نائب فاعل. فالمصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء (أو مفعولا له) لا يقام مقام الفاعل لأنك إذا «أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى».[49] وقد بينا أن المفعول له حين يكون حدا يكون أعلى دور، وأنه حين يرد منصوبا، فإنه ليس بحد (وبالتالي ليس مفعولا) وإنما هو منزوع.

وأما الحال والتمييز،«فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل [...] لأنهما لا يكونان إلا نكرة. فالفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر، والمضمر لايكون إلا معرفة».[50] وكذلك المفعول معه، لم يجوزوا إقامته مقام الفاعل.[51] فهذه كلها ملحقات، أو منزوعات، ونحتاج إلى البحث في سبب عدم إمكان نقلها لتصبح حدا.

فأما المفعول معه، فينزل منزلة المركب الحرفي، لو جردته من الحرف ليرتقي فاعلا لزال عن معناه وبنيته. وأما الحال، فليس إحاليا، بل هو حمل، ولا يصح أن يكون موضوعا. وأما التمييز، فنعتقد أنه منزوع، ولا يمكن أن يربط نحويا بعد أن نزع. نقول :

69) أ) تفقأ زيد شحما

ب) تفقأ زيد بالشحم (من الشحم)

ج) تفقأ الشحم من زيد

---

[48] يمكن تمثل دمج الدور بالنظر إلى البنية المحورية في شكل شجرة بين مكوناتها علائق سلمية. فتقع التنوية في أسفل الشجرة، وتقع التعدية بالهمزة أو السببية في أعلاها. وهذا راجع بدوره إلى معنى التعدية والتنوية. فالسببية تقتضي وجود علة، ومعلوم أن العلة أعلى دور، والتنوية تقتضي نقل الفعل إلى التعدية، أي إلى أن يكون له مفعول. ومعلوم أن المفعول يأخذ أسفل دور.

[49] ابن السراج، ن. م.

[50] ن. م.

[51] ن. م.

70) أ) امتلأ الإناء ماءً
ب) امتلأ الإناء بالماء
ج) امتلأ الإناء من الماء
د) ملأ الماء الإناء

فهذه الأفعال وغيرها لا تقبل إلا دورا حدّا واحدا، والدور الأعلى في هذه الأمثلة وأمثلة أخرى مثل «تصبب زيد عرقا» و «طاب الرجل نفسا»، يكون عادة للتمييز. فما سمي تمييزا عند النحاة ما هو في حقيقة الأمر إلا محور منزوع بالنصب، وهو لا يختلف عن المحور المنزوع بالحرف، كما يتبين من مقارنة (69أ) ب (69ب)، و (70أ) ب (70ب). أما المُمَيَّزُ فهو مكان، ويتبين لك أن دور التمييز أعلى في السلمية من دور المميَّز بالنظر إلى المثال (70د). فأنت ترى أن التمييز فيه فاعل، والمميَّز مفعول. يقول ابن السراج في نفس الاتجاه : «...فالماء هو الذي ملأ الإناء، والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصبب، فلفظه لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل».(52) ونستدرك هنا أننا لسنا بصدد مفعول، وإنما بصدد منزوع، وكونه منزوعا يمنعه من أن يربط نحويا، ويصير بالتالي فاعلا. فاعرفه رعاك الله.

تصورنا إذن للتوسع في المفعولية أن هذه الملحقات التي يمكن التوسع فيها على نوعين : ملحقات يمكن أن تكون موضوعات (وإذن تعابير محيلة) وملحقات لا يمكنها ذلك. ثم إن من هذه المحلقات ما هو منزوع من دور حدّ، ومنها ما ليس كذلك. وعليه، لا يمكن أن ننقل من الملحقات إلى المفعولية إلا المصدر والظرف.

---

[52] **الأصول**، ج. 1، ص. 222.

4 ـ خاتمة

لقد قدمنا في هذا الفصل تحليلا للبنى المبنية لغير الفاعل، وبينا خصائصها الصرفية والدلالية والتركيبية. وقد استفدنا في هذا التحليل من بعض آراء النحاة القدامى، إلا أننا خالفناهم في كثير من المسائل، سواء منها التحليلية أو التجريبية.

لقد ادعى النحاة أن المبني لغير الفاعل بناء للمفعول، ولكننا أوضحنا أن البناء لغير الفاعل منه ما هو مبني للمفعول ومنه ما هو مبني للمبهم. فالأول يبنى من المتعدي (أو المتعدي سَعَةً)، والثاني من اللازم، وهناك من القيود ما ينطبق على الطبقة الفرعية الأولى فقط دون الثانية، وكذلك العكس.

وزعم النحاة أن المفعول على السعة يتضمن المركب الحرفي كما يتضمن الظروف والمصادر. ولكننا بينا أن المبني مع المركب الحرفي يكون بجانب المبهم، لا بجانب المفعول.

ثم إننا ميزنا بين خصائص مختلفة للمحلقات حتى نتمكن من رصد العلة وراء إمكان نقل بعض الملحقات لتصبح حدودا، وعدم إمكان نقل ملحقات أخرى. وهكذا اضطررنا إلى فصل الملحقات التي يمكن أن تكون موضوعات عن الملحقات التي لا يمكن أن تكون كذلك. وفصلنا الملحقات المنزوعة (بصفة دائمة) بحرف و / أو بالنصب، كالمفعول معه، عن الملحقات التي ليست منزوعة (بصفة دائمة) كالمفعول له.

وقبل هذا، أعدنا النظر في دلالة الصيغة «فُعِلَ»، وانتهينا إلى أنها قد تكون لها ثلاثة أنواع من البنى المحورية : بنية الأفعال الساكنة، وهي لا تتضمن أي دور دلالي منزوع، وبنية الأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل، وهي تتضمن دورا دلاليا منزوعا بصفة دائمة، وبنية الأفعال العادية المبنية لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول (بخلاف سابقتها)، وتتضمن أيضا دورا منزوعا، إلا أن ذلك ليس بصفة ثابتة.